

## صندوق النقد العربي

### أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملاحم وسياسات الاستقرار

إعداد

د. هبة عبد المنعم

يناير 2012

تشغل معدة الدراسة وظيفه "اقتصادي" في قسم البحوث والدراسات بالدائرة الاقتصادية والفنية، وتود أن تشكر د. جمال الدين زروق على اسهاماته لإثراء هذه الدراسة والأستاذ جمال حامد في تجميع بيانات وجداول إحصائية للدراسة. وتبقى الآراء الواردة بها تعبر عن وجهات نظر معدھا ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر صندوق النقد العربي.

## ملخص

تناولت هذه الدراسة بالتحليل ملاح الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية، ومدى استيفاء أداء اقتصاداتها للمعايير المستخدمة دولياً، والتي تضمن تحقيق الاستقرار في جوانب الاقتصاد الكلي على صعيد النمو الاقتصادي، وأوضاع المالية العامة، والأوضاع النقدية، والقطاع الخارجي. ولأغراض التحليل صنفنا الدراسة الدول العربية إلى مجموعتين: دول نفطية وأخرى غير نفطية، واستخدمنا تحليل مقارن لتقييم الاستقرار خلال فترتين رئيسيتين، تتمثل الأولى في عقد التسعينات من القرن الماضي (1990-1999) والثانية في العقد الأول من الألفية الجديدة (2000-2010).

وقد اهتمت الدراسة بعرض المفاهيم الأساسية للاستقرار الاقتصادي ومن أهمها المفهوم المتبني من قبل صندوق النقد الدولي والذي يشير إلى أن الاستقرار الاقتصادي يعني "قدرة الدولة على تقياد الأزمات الاقتصادية، وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي والتضخم والتقلب المفرط في أسعار الصرف والأسواق المالية"، وعلى ضوء ما سبق قامت الدراسة بتقديم إطار عملي لتقييم وضعية الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية استناداً إلى المفاهيم والمعايير الدولية للاستقرار. وتم تطبيق منهجية تحليل الاتجاه العام Trend Analysis للوقوف على مدى قدرة الاقتصادات العربية على تجنب التقلبات الحادة في النمو والتعافي السريع من آثارها حال حدوثها.

وقد تبين من تحليل الاتجاه العام أن الاقتصادات العربية قد تأثرت بشكل أكبر بعدد من التقلبات خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى. ولكن يلاحظ على الرغم من ذلك فإن تعافي الاقتصادات العربية من هذه التقلبات كان أسرع خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، بما يعكس الأثر الإيجابي لبرامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى أثر السياسات المالية والنقدية التي تم تبنيها لتحقيق الاستقرار السعري وخفض العجز في الموازنات الحكومية وتقليل تقلبات أسعار الصرف والفائدة، وهو ما ساعد على إرساء دعائم الاستقرار الاقتصادي في الأجلين القصير والمتوسط.

في المقابل ألفت الدراسة الضوء على محدودية دور السياسات المنفذة في معالجة الاختلالات الهيكلية الكامنة في الاقتصادات العربية، والتي لا تزال تمثل خطراً يهدد استدامة الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. ومن أبرزها استمرار ارتفاع معدلات البطالة والتوزيع غير العادل لمكاسب النمو الاقتصادي في عدد من الدول العربية، وتراجع مستويات التنوع في الهياكل الإنتاجية والتصديرية، واستمرار مسيطرة السياسة المالية للدورة الاقتصادية بما يحول دون تعزيز دورها الداعم للاستقرار، وخاصة على ضوء محدودية دور السياسة النقدية في مواجهة التقلبات الاقتصادية في الأجل القصير، على ضوء تبني عدد كبير من الدول العربية لنظم تثبيت أسعار الصرف.

وبناءً على هذه الاستنتاجات وعلى ضوء التحديات التي تواجهها الدول العربية في المرحلة الراهنة تم تقديم بعض المقترحات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي العربي بما يتضمن صياغة استراتيجيات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي تقوم على زيادة مستويات تنوع الاقتصادات العربية، وضمان عدالة توزيع الدخل والفرص الاقتصادية وزيادة مستويات مرونة استجابة السياسة المالية للصدمات وقدرتها على مواجهة التقلبات من خلال تبني سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية.



## المحتويات

1	تقديم .....
3	أولاً: مفاهيم أساسية لاستقرار الاقتصادي .....
3	1. الإطار النظري لاستقرار الاقتصادي .....
6	2. إطار عملي لتحليل الاستقرار الاقتصادي للدول العربية .....
12	ثانياً: الأداء الاقتصادي للدول العربية وسياسات الاستقرار خلال العقدين الماضيين ..
12	1. الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال العقدين الماضيين .....
17	2. سياسات تعزيز الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية .....
26	ثالثاً: تقييم لملامح الاستقرار الاقتصادي للدول العربية خلال العقدين الماضيين .....
26	1. النمو الاقتصادي .....
34	2. أوضاع المالية العامة .....
40	3. الأوضاع النقدية والمصرفية .....
50	4. الأوضاع الخارجية .....
54	رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات .....
59	المراجع .....
61	الملاحق .....



## تقديم

تعرضت الدول العربية للعديد من الصدمات والتقلبات الاقتصادية خلال العقدين الماضيين وقد تباينت بشكل كبير مستويات تعامل الاقتصادات العربية مع هذه الصدمات وخاصة خلال العقد الأول من الألفية الجديدة نتيجة تبني عدد من الدول العربية لبرامج إصلاح هيكلية وسياسات مالية ونقدية استهدفت علاج أوجه الخلل في الأداء الاقتصادي للدول العربية وزيادة مستويات قدرتها على مواجهة الصدمات بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. وعلى ضوء ما سبق تستهدف هذه الدراسة التطرق إلى واقع الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال العقدين الماضيين ومدى تجاوب تلك الدول مع الصدمات الناتجة عن مصادر مختلفة لعدم الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (1990-2010) ومن ثم استكشاف مدى قدرة الاقتصادات العربية على تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

ولتحقيق ذلك تنقسم الدراسة إلى أربعة أجزاء رئيسية وخاتمة:

يقدم الجزء الأول المفاهيم المختلفة للاستقرار الاقتصادي والمصادر الرئيسية لعدم الاستقرار وإطار عملي مقترح لتحليل الاستقرار الاقتصادي بالنسبة للدول العربية.

ويتطرق الجزء الثاني إلى أداء الاقتصادات العربية خلال الفترة (1990-2010) ومدى تعاملها مع الصدمات الاقتصادية التي شهدتها خلال تلك الفترة والأداء الاقتصادي العربي مقارنة بالمجموعات الإقليمية الأخرى، في حين يتطرق الجزء الثالث من الدراسة إلى السياسات الاقتصادية المختلفة التي تم تبنيها لتعزيز مستويات الاستقرار الاقتصادي في

الأجلين القصير والمتوسط وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي نفذتها الدول العربية في المجالات النقدية والمالية، والجهود المبذولة على صعيد البيئة المؤسسية الداعمة للاستقرار الاقتصادي خلال العقدين الماضيين.

ويتناول الجزء الرابع من الدراسة إطار عملي لتقييم ملاحح الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية على صعيد كل من النمو الحقيقي، والأوضاع المالية، والأوضاع النقدية والمصرفية والأوضاع الخارجية وطبيعة التحديات التي لا تزال قائمة على صعيد تعزيز الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل.

وفي الجزء الخامس تختتم الدراسة بالاستنتاجات والتوصيات على صعيد السياسات المقترح تبنيها لزيادة مستويات مرونة استجابة الدول العربية للصدمات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

## أولاً: مفاهيم أساسية للاستقرار الاقتصادي

### 1. الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي

يعتبر مفهوم الاستقرار الاقتصادي من أكثر المفاهيم شيوعاً في الأدبيات والدراسات الاقتصادية، وعلى الرغم من ذلك فلا يوجد تعريف موحد له، وغالباً ما يتم المزج بين مفهوم الاستقرار الاقتصادي والاستقرار المالي وذلك لكون الاستقرار الاقتصادي يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي والعكس صحيح. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من المبادرات الدولية المتبناة لتعزيز الاستقرار المالي تتضمن العديد من مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي وثيقة الصلة بالاستقرار المالي.

ولقد اكتسب مجال الاستقرار الاقتصادي أهمية كبرى على المستوى الدولي في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية خلال الفترة 2007-2009 وأزمة الديون السيادية الأوروبية خلال عامي 2010 و2011. ولقد سعى العديد من الدول والتجمعات الاقتصادية في العالم إلى تبني سياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي واعتماد بعض المعايير لتقييم مدى سلامة أدائها الاقتصادي وتحديد مواطن القوة والضعف، واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين اقتصاداتها من الصدمات الاقتصادية المحتملة وتقليل مستويات الانكشاف الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية للاستقرار الاقتصادي، فإن المفهوم الأوسع انتشاراً على المستوى الدولي، هو الذي يعرفه صندوق النقد الدولي<sup>(1)</sup> بكونه الوضعية التي تُمكن الدولة من تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي

(1) International Monetary Fund, (2011). "How the IMF promotes global economic stability", Fact sheet, August, available at: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/globstab.htm>



والتضخم المرتفع والتقلب المفرط في أسعار الصرف والأسواق المالية"، حيث تؤدي هذه التقلبات إلى زيادة مستويات عدم التيقن وتثبط الاستثمار، وتعرقل النمو الاقتصادي، وبالتالي تؤثر سلباً على مستويات المعيشة. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الديناميكي غالباً ما يشهد تقلبات اقتصادية وتغيرات هيكلية، إلا أن التحدي الأكبر أمام متخذي القرار يتمثل في التقليل من عدم الاستقرار دون تقليص قدرة النظام الاقتصادي على رفع مستويات المعيشة من خلال السعي المتواصل لزيادة مستويات الإنتاجية والكفاءة والتوظيف.

ومن المفاهيم الأخرى للاستقرار الاقتصادي، يذكر التعريف المتداول في أروقة الأمم المتحدة<sup>(2)</sup> لحالة الاستقرار الاقتصادي بكونها الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادراً على امتصاص أثر الصدمات التي يتعرض لها من خلال التصدي لمواطن الضعف "Economic Vulnerabilities"، ومن ثم ضمان تعافي الاقتصاد منها بسرعة "Economic Resilience".

وقد اهتمت العديد من التكتلات الإقليمية والعالمية والمنظمات الدولية مؤخراً بتبني سياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ومن أهمها الجهود المبذولة من قبل دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول العشرين وبعض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي العالمي، أنظر الإطار رقم (1).

(2) Briguglio L, et. al. (2008). "Economic Vulnerability and Resilience: Concepts and Measurements", United Nation University, World Institute for Development Economics Research, Research paper No. 2008/55, May, P:1.

## إطار

### الجهود والأطر الدولية المتبناة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي

نال موضوع "الاستقرار الاقتصادي" اهتماماً كبيراً في الآونة الأخيرة من قبل العديد من الكيانات الإقليمية والعالمية والمنظمات الدولية لقناعتها بأن ضمان الاستقرار الاقتصادي على المستوى القطري وحده لا يضمن الاستقرار الاقتصادي على المستويين الإقليمي أو العالمي على ضوء تزايد مستويات الاندماج وافتتاح الأسواق المالية وحرية التبادل التجاري وانتقالات رؤوس الأموال.

فعلى صعيد الاتحاد الأوروبي، حددت معاهدة ماستريخت 1992 المعايير الاقتصادية\* التي يتعين على دول الاتحاد الالتزام بها لتحقيق الوحدة النقدية. وفي عام 1997 اتفقت دول منطقة اليورو في إطار "معاهدة الاستقرار والنمو" "Stability and Growth Pact SGP" على أهمية السيطرة على معدلات الاقتراض الحكومي للحفاظ على المعايير المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت، وفي حال فشل أي دولة في استيفاء تلك المعايير لمدة ثلاث سنوات متتالية يفرض عليها عقوبات اقتصادية بواقع 0.5 في المائة من ناتجها المحلي. وفي أعقاب تدشين اليورو لم تلتزم العديد من دول المنطقة بهذه المعايير ومن بينها الدول ذات الثقل الاقتصادي الأكبر في المنطقة (ألمانيا وفرنسا) ومع ذلك لم تطبق عليهما العقوبات الاقتصادية المفروضة، وهو ما شجع الدول الأوروبية الأخرى على عدم الالتزام بشروط المعاهدة، ومن ثم تجاوز نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي مستوى 60 في المائة المحددة في المعاهدة وتفاقم أزمة الديون السيادية خلال عامي 2010 و2011 بعدد من الدول الأوروبية.

من جهتها تبنت مجموعة دول العشرين بنهاية القرن الماضي عدداً من المبادرات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي. ففي أعقاب أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997-1999 تعاونت المجموعة مع

\* تتمثل هذه المعايير في: عدم تجاوز نسبة عجز الموازنة للناتج لمستوى 3 بالمائة، وعدم تجاوز الدين العام المحلي للناتج 60 بالمائة والحفاظ على مستويات للتضخم لا تزيد بأكثر من 1.5 بالمائة مقارنة بمتوسط معدل التضخم المسجل في دول المنطقة الثلاث الأقل من حيث معدلات التضخم، إضافة إلى بعض المعايير الأخرى لضمان تقارب أسعار الصرف والفائدة طويلة الأجل.

صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي العالمي لصياغة إطار للاستقرار المالي فيما يعرف بمؤشرات الاحتراز الكلي أو مؤشرات الحيطه الكلية (MPIs) Macro prudential Indicators يتضمن مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي ذات الصلة باستقرار القطاع المالي. كذلك تحركت دول المجموعة في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2007-2009 باتجاه اعتماد مجموعة من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي لتقييم الوضع الاقتصادي في دول المجموعة ومدى انكشافها على الاختلالات الداخلية والخارجية، وخاصة فيما يتعلق بنسبة فائض / عجز الميزان الجاري للنتائج المحلي الإجمالي.

وعلى صعيد المنظمات الدولية يتعاون صندوق النقد الدولي مع مجلس الاستقرار المالي العالمي\*\* لتطوير آلية الإنذار المبكر (IMF-FSB Early Warning Exercise) لكشف الاختلالات الاقتصادية والمالية. وتستند هذه الآلية إلى عدد من نماذج الإنذار المبكر بالأزمات المالية والاقتصادية والتي تقوم بالدمج ما بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات المالية لتحديد احتمالات وقوع أزمات اقتصادية أو مالية واقتراح السياسات الممكنة للحيلولة دون ذلك.

Source: International Monetary Fund, (2010). "The IMF-FSB Early Warning Exercise: Design and Methodological Kit", September.

\*\*

## 2. إطار عملي لتحليل الاستقرار الاقتصادي للدول العربية

لقد ذكرنا سابقاً أن الاستقرار الاقتصادي له مفاهيم عديدة، وبالتالي فإن المعايير التي يتعين استيفائها لضمان الاستقرار الاقتصادي متعددة أيضاً. لذلك فمن الأهمية بمكان أن نحدد إطاراً عملياً لدراسة الاستقرار الاقتصادي من واقع الأطر الدولية والإقليمية وذلك بهدف تقييم مستويات الاستقرار في ضوء التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال العقدين الماضيين.

وفي ضوء هذه الاعتبارات يمكن تبني إطاراً عملياً لتحليل الاستقرار الاقتصادي بالنسبة للدول العربية لا يختلف كثيراً عن المفاهيم السابق الإشارة إليها مع مراعاة خصوصية وضع الدول العربية، وذلك على النحو التالي:

فعلى صعيد النمو الحقيقي، يتعلق الاستقرار الاقتصادي بتحقيق معدلات نمو مستدامة قائمة على مستوى مقبول من التنوع في مصادر الدخل، وإطار مؤسسي داعم للاستقرار الاقتصادي مع تجنب التقلبات الحادة في النمو وضمن التعافي السريع من آثارها حال حدوثها، بما يضمن استيعاب النمو المتسارع في حجم القوة العاملة العربية ويكفل في الوقت ذاته تقليل التباين في توزيع الدخل.

حيث تشير التغييرات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية في الوقت الراهن إلى أن النمو الاقتصادي بمفرده غير كاف لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وإنما يستلزم الأمر إرساء نمو أكثر شمولاً للمواطنين بشكل يسمح بالتحسن المستمر في مستويات المعيشة والتوظيف وتقليل الفوارق الطبقيّة بما يعزز القدرات الإنتاجية للمجتمع على المديين المتوسط والبعيد.

ومن ثم سوف تسعى الدراسة إلى تقييم الاستقرار الاقتصادي للدول العربية على صعيد النمو الحقيقي استناداً إلى المعايير التالية:

- قدرة الاقتصاد على تجنب التقلبات الحادة في النمو وضمن التعافي السريع من الصدمات الاقتصادية حال حدوثها.
- تحقيق نمو قائم على مستوى مقبول من التنوع في مصادر الدخل.
- تحقيق معدلات نمو تسمح باستيعاب الزيادات المتسارعة في معدلات نمو القوة العاملة العربية وتقليل التفاوت في توزيع الدخل.
- وجود إطار مؤسسي داعم للنمو الاقتصادي.

وعلى صعيد المالية العامة، يتعلق الاستقرار الاقتصادي بالحفاظ على وضع مالي قابل للاستدامة Fiscal Sustainability، وتعرف "الاستدامة المالية" عبر الفترات الزمنية المتتالية بقدرة الحكومة على تدبير الموارد المالية اللازمة لتغطية أوجه الإنفاق المختلفة بما يشمل مدفوعات الفوائد على الدين العام دون اللجوء إلى تعديلات كبيرة ومفاجئة في عناصر الدخل والإنفاق، ودون اللجوء إلى عمليات إعادة جدولة أو شطب للدين العام<sup>(4)</sup>. ومن الناحية العملية تعني الاستدامة المالية سعي الحكومات إلى ضبط الموازنات بما يسمح بخفض العجزات المالية وإبقائها في حدود نسبة محددة من الناتج المحلي الإجمالي متعارف عليها دولياً تتراوح بين 3 - 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وإدارة الدين العام بشكل لا يسمح بتجاوزه للحدود الآمنة المتعارف، وهي 60 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للاتحاد الأوروبي، أو 85 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لبنك التسويات الدولية. ويشار في هذا الصدد إلى أن تحقيق الاستدامة المالية يتطلب رفع كفاءة الإنفاق العام وتنويع مصادر الإيرادات وترشيد نظم الدعم المختلفة وتوجيهها بشكل مباشر لمستحقيها. كذلك تلعب السياسة المالية دوراً مهماً في ضمان الاستقرار من خلال تبني سياسات مالية معاكسة للدورات الاقتصادية بما يعني سياسات مالية توسعية في حالات الركود وإنكماشية في حالات الراج وارتفاع معدلات التضخم.

ومن ثم فإن المعايير المتبناة لدراسة الاستقرار الاقتصادي على صعيد المالية العامة في الدول العربية تتمثل في:

- توازن أوضاع الموازنة العامة للدولة أو تحقيق عجز مقبول في الموازنة لا يتعد 3-5 في المائة من الناتج المحلي ومعدلات للدين العام لا تتجاوز 60-85 بالمائة.
- وجود سياسة مالية معاكسة للدورات الاقتصادية بما يجنب النشاط الاقتصادي التقلبات الحادة في مستويات الاستهلاك والاستثمار.

(4) محمد الحاج (2008)، "دور إصلاحات المالية العامة في الدول العربية ودور صندوق النقد العربي في مسانبتها"، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد (7)، ص: 14.

وفيما يتعلق بالأوضاع النقدية والمصرفية وأسعار الصرف، فإن الاستقرار الاقتصادي يستلزم تحقيق الاستقرار السعري الذي يقوم على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف وتواجد هيكل أسعار فائدة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية<sup>(5)</sup>. ويساعد الاستقرار السعري على اتخاذ قرارات إنتاجية واستثمارية كفئة لا تتأثر بشكل كبير بالتقلبات الحادة في معدلات التضخم والصرف والفائدة وهو ما يعزز النمو الاقتصادي<sup>(6)</sup>. كذلك يتعلق الاستقرار الاقتصادي على الصعيد النقدي بتنظيم كمية وأسعار وشروط الائتمان بشكل يدعم النمو الاقتصادي ويحول دون التوسع المفرط في الائتمان بشكل يؤدي إلى تركيز وتراكم المخاطر الائتمانية<sup>(7)</sup> وخاصة فيما يتعلق بالقطاعات الأكثر عرضة للتقلبات ومن ثم إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار. أما فيما يخص دور السياسة النقدية في مواجهة التقلبات الاقتصادية في الأجل القصير<sup>(8)</sup>، فإن ذلك يتوقف إلى حد كبير على سياسة سعر الصرف المتبعة في الدول العربية ومدى حساسية الاستثمار للتغيرات في

(5) أمية طوقان، (2005). " دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية"، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية"

(6) فعلى سبيل المثال تشير بعض الدراسات إلى أن الاستقرار السعري يعد أمراً ضرورياً لتحقيق النمو القابل للاستمرار، وتبين أن ارتفاع معدل التضخم بما يتجاوز مستويات محددة، تتراوح بين 7-11 في المائة في الدول النامية، و1-3 في المائة في الدول المتقدمة، يؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي، انظر في هذا الصدد:

Khan, M. & Abdel S. (2000). "Threshold Effects in the Relation between Inflation and Growth", International Monetary Fund working paper 00/78, Washington.

(7) ففي هذا السياق، يعتبر نمو نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد عن ثلاث نقاط مئوية عاماً بعد الآخر من بين المؤشرات القوية التي تنذر بوقوع أزمات مالية قبل وقوعها بسنة أو سنتين وفقاً لدراسات صندوق النقد الدولي. ويختلف تأثير النمو في معدلات الائتمان على تراكم المخاطر وفقاً للعوامل المختلفة التي أدت إلى ارتفاع الائتمان والتي يمكن تصنيفها إلى 1. فقاعات ارتفاع أسعار الأصول المحلية و2. اتجاه البنوك إلى تخفيف شروط الائتمان و3. التوقعات بتحسين النشاط الاقتصادي. حيث تؤدي صدمات فقاعات أسعار الأصول إلى التوسع المفرط في الائتمان وتراكم المخاطر الائتمانية بشكل كبير في أعقاب انفجار فقاعات أسعار الأصول، انظر في هذا الصدد.

International Monetary Fund (2011). 'Global Financial Stability Report', September, p:10.

(8) من المعروف اقتصادياً أن دور السياسة النقدية في مواجهة التقلبات في النمو يتوقف فقط على الأجل القصير حيث لا تؤثر السياسات النقدية على مستوى التغيرات في الناتج والعمالة في الأجل الطويل وإنما تؤثر فقط على التغيرات في المستوى العام للأسعار.

أسعار الفائدة. وبالتالي فإن السياسات النقدية المعززة للاستقرار الاقتصادي وفقاً للإطار المستخدم في هذه الدراسة تعمل على:

- تحقيق الاستقرار السعري.
- تنظيم الائتمان المحلي بما يدعم النمو ويقلل من تراكم مخاطر الائتمان.
- استخدام أدوات السياسة النقدية لمواجهة التقلبات في النمو الاقتصادي في الأجل القصير في إطار ما تسمح به سياسة سعر الصرف المتبعة.
- خفض تقلبات أسعار الصرف لتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات ودعم التنافسية الدولية.

وعلى صعيد **الوضع الخارجي**، يعني الاستقرار الاقتصادي تحقيق نمو مطرد في الصادرات وتنويع مستمر في الهياكل التصديرية السلعية والخدمية وزيادات مدروسة في جانب الواردات ومن ثم تحقيق فائض/عجز مقبول في موازين المعاملات الجارية، يبلغ على سبيل المثال 4 في المائة كما هو مقترح في إطار مؤشرات الاستقرار الاقتصادي لدول مجموعة العشرين. كذلك فإن استقرار الأوضاع الخارجية يتطلب تنظيم التدفقات الرأسمالية بما يسمح بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحد من تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل المرتبطة بقدر مرتفع من المخاطر بما يدعم وتيرة النشاط الاقتصادي ويضمن مستوى مقبول لنسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات تغطية ملائمة لمستويات الاحتياطي للواردات بالأشهر (تتراوح ما بين 3- 6 أشهر). وبالتالي فالأوضاع الخارجية المعززة للاستقرار الاقتصادي والمتبناة في هذه الدراسة تتمثل في:

- تحقيق مستوى مقبول من التنوع في الهياكل التصديرية.
- تحقيق فائض / عجز مقبول في موازين المعاملات الجارية لا يتجاوز 4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

- تنظيم المعاملات الرأسمالية بشكل يكفل جذب المزيد من انتقالات رؤوس الأموال المعززة للاستقرار الاقتصادي ومن أهمها الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحد من انتقالات رؤوس الأموال قصيرة الأجل المرتبطة بمستويات أعلى من المخاطر.
- خفض معدلات الدين الخارجي للنتاج المحلي الإجمالي وتعزيز الاحتياطات الدولية بما يكفل تغطية مائة للواردات بالأشهر تتراوح بين 3-6 أشهر.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المنطقة العربية تُشكل أهمية خاصة على المستوى العالمي لاستحواذ دول المنطقة على ما يقرب من ثلثي الاحتياطي العالمي للنفط وثلث الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، كذلك يمثل إنتاج الدول العربية من النفط نحو 30 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي، وتمثل صادراتها النفطية 70 في المائة من صادراتها الإجمالية، وتساهم إيراداتها النفطية بنحو 67 بالمائة من إجمالي إيراداتها العامة<sup>(3)</sup> بما يجعل هذه الدول عرضة للتأثر بشكل كبير بالعديد من التقلبات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. من جانب آخر تقوم دول المنطقة بدور مهم على صعيد تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي من خلال دورها في تحقيق استقرار الأسعار العالمية للنفط، والتأثير الإيجابي لاستثمارات الصناديق السيادية العربية على الاستقرار المالي العالمي.

غير أن الدول العربية تتباين فيما بينها بشكل كبير فيما يتعلق بمستويات التنمية وهيكلها الاقتصادية ومدى انفتاحها على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية. فهناك دول عربية تعتمد بشكل أساسي على النفط في توليد الناتج وتحقق موازين معاملات الخارجية وموازاناتها العامة فوائض أو عجوزات اعتماداً على التغيرات في أسعار النفط، ودول عربية أخرى مستوردة للنفط تنسم غالبيتها بهياكل اقتصادية أكثر تنوعاً وبمستويات انفتاح كبيرة على

(3) صندوق النقد العربي، (2011). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".



التجارة الدولية للسلع والخدمات وتعتمد على بعض قطاعات الخدمات كالسياحة وتحويلات العاملين بالخارج لتوفير احتياجاتها من النقد الأجنبي، وهو ما سيتم مراعاته في التحليل المتضمن في هذه الدراسة.

## ثانياً: الأداء الاقتصادي للدول العربية وسياسات الاستقرار خلال العقدين الماضيين

يهتم هذا الجزء برصد أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين، وقد تم تقسيم هذه الفترة إلى فترتين رئيسيتين وهما عقد التسعينيات ويمثل (الفترة الأولى) والعقد الأول من الألفية الجديدة ويمثل (الفترة الثانية)، حيث تباين بشكل كبير أداء الاقتصادات العربية خلال الفترتين. كذلك يهتم هذا الجزء بتناول السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدول العربية خلال الفترتين بهدف معالجة الاختلالات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار.

### 1. الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال العقدين الماضيين

عملت الدول العربية منذ منتصف الثمانينيات على تنفيذ برامج إصلاح وتبني سياسات اقتصادية لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية، وهو ما مكنها في نهاية عقد الثمانينات من رفع معدلات النمو الحقيقي بشكل كبير. ولكن ومع بداية التسعينيات (الفترة الأولى) لم تتمكن الدول العربية من مواصلة النمو بمعدلات قوية حيث اتجه معدل نمو الاقتصاد العربي نحو التراجع بشكل ملحوظ، وانخفض من 7 بالمائة في المتوسط في بداية الفترة إلى 2.5 بالمائة في نهايتها، بمتوسط معدل نمو بلغ 4.1 في المائة.

وقد تأثر أداء الاقتصاد العربي خلال الفترة الأولى سلباً بعدد من العوامل الإقليمية والعالمية من أهمها، اتجاه أسعار النفط نحو التراجع مع انخفاض متوسط سعر برميل النفط خلال

الفترة إلى مستوى 18 دولار، والتداعيات الناتجة عن أزمة حرب الخليج الثانية (1990-1991)، والتي تحمل على أثرها الاقتصاد العربي خسائر فادحة، بالإضافة إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية في الفترة (1992-1995)، بسبب تراجع معدلات نمو الدول الصناعية لانخفاض مستويات ثقة المستهلكين وتراجع الاستثمارات وارتفاع البطالة. من جانب آخر أثرت الأزمة المالية لدول شرق وجنوب شرق آسيا (1997-1999) سلباً على أداء الاقتصاد العربي بنهاية الفترة حيث أدت إلى تراجع أسعار النفط والسلع الأولية وساهمت في خفض معدل النمو الحقيقي للدول العربية من 5 بالمائة في عام 1998 إلى 2.5 بالمائة في عام 1999.

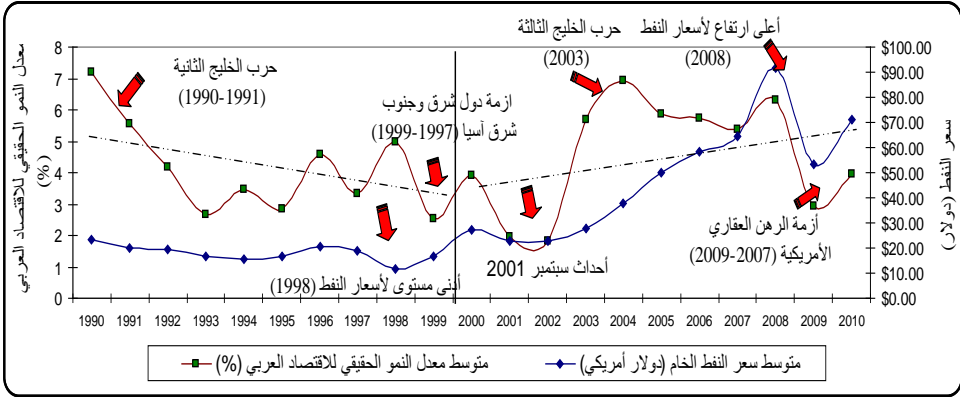
في المقابل تحسن أداء الاقتصاد العربي نسبياً خلال الفترة الثانية، وبلغ متوسط معدل النمو المسجل خلالها 4.6 بالمائة على الرغم من تعرض الاقتصاد العربي في هذه الفترة لعدد من الصدمات، من أهمها تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والأزمة المالية العالمية (2007-2009). ويعزى هذا التحسن النسبي في الأداء بصفة رئيسية إلى التحسن التدريجي لأسعار النفط خلال الفترة (2003-2008) مع ارتفاع مستويات الطلب العالمي على النفط بسبب تحسن معدلات نمو الاقتصاد العالمي والتي بلغت 4 بالمائة في المتوسط خلال الفترة (2004-2007) أنظر الملحق رقم (1).

وقد نتج عن انتعاش النمو الاقتصادي العالمي نمو مضطرد للطلب على النفط وزيادات قياسية في أسعاره التي بلغت نحو 55 دولار في المتوسط خلال الفترة (2003-2008)، وقد قامت الدول العربية خلال هذه الفترة بزيادة إنتاجها النفطي لتلبية الطلب العالمي والحفاظ على استقرار الأسعار. وقد ساعدت هذه التطورات على ارتفاع العوائد النفطية العربية لمستويات عززت النمو الاقتصادي. ومن جانب آخر، استفادت الدول العربية خلال هذه الفترة من الأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية المتبناة خلال عقد التسعينيات والتي

استهدفت توسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الدول النفطية، ومعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية في الدول غير النفطية. الشكل (1).

### الشكل (1)

معدلات النمو الحقيقي للدول العربية وأبرز الأحداث الإقليمية والعالمية المسجلة خلال الفترة (1990-2010)

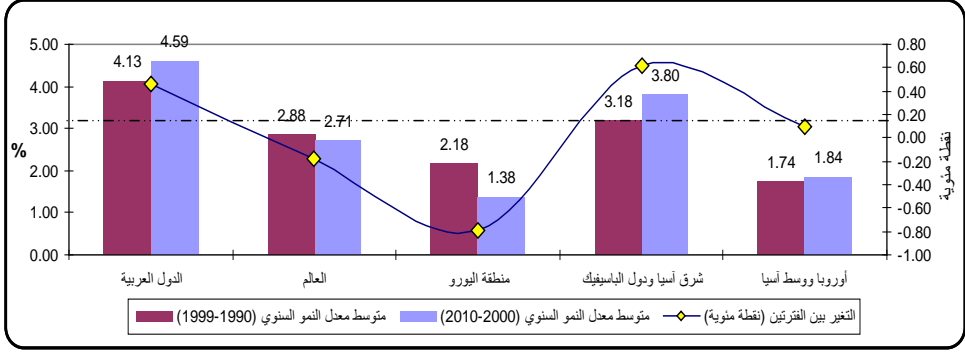


\* متوسط سعر النفط الخام دبي، برنت بريطانيا و غرب تكساس.

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية. صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الأسعار العالمية.

وعلى مستوى الوضع المقارن لأداء الاقتصاد العربي مع مجموعات دولية أخرى، يشار إلى أن معدلات الأداء المسجلة في الدول العربية كمجموعة خلال العقد الماضي كانت أفضل من مثيلاتها المسجلة على مستوى بعض المناطق الجغرافية الأخرى، حيث ارتفع متوسط معدل نمو الاقتصاد العربي من حوالي 4.1 بالمائة، في المتوسط سنوياً في الفترة الأولى إلى حوالي 4.6 بالمائة، في المتوسط سنوياً خلال الفترة الثانية، أي بمعدل تغير 0.5 نقطة مئوية بين الفترتين، وهو ما يفوق معدل التغير المسجل بين الفترتين في عدد من المجموعات الجغرافية، ولكنه لا يزال دون المستوى المسجل في دول شرق آسيا ودول الباسيفيك (0.62 نقطة مئوية)، الشكل (2).

الشكل (2)  
مقارنة أداء الاقتصاد العربي بمجموعات جغرافية أخرى  
خلال الفترة (2010-1990)



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية.

وعلى مستوى الأداء الاقتصادي للدول العربية مصنفة إلى مجموعتين (دول نفطية ودول غير نفطية) وفقاً لطبيعة الهياكل الاقتصادية والاختلافات التي تعاني منها دول كل مجموعة، يلاحظ تباين الأداء بشكل كبير عند مقارنة متوسط الأداء خلال الفترة الأولى مع متوسط الأداء خلال الفترة الثانية استناداً إلى بيانات منظمة الأونكتاد.

ففي المجموعة الأولى<sup>(9)</sup>، التي تشمل الدول العربية المصدرة للنفط والتي تعتمد اقتصاداتها بشكل رئيسي على النفط. فقد تأثرت اقتصاداتها بتراجع أسعار النفط في الفترة الأولى، مما أدى إلى تراجع إيراداتها النفطية وعدم استقرار أوضاعها المالية نتيجة للعجزات المسجلة في الموازنات العامة. وقد دعا هذا الأمر دول المجموعة إلى تبني سياسات اقتصادية استهدفت تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي إلى جانب سياسات مالية تقييدية لخفض الإنفاق العام.

<sup>(9)</sup> تشمل مجموعة الدول النفطية، لغرض هذه الدراسة، دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى العراق والجزائر وليبيا والسودان واليمن، علماً بأن كل من اليمن والسودان قد بدأتا في تصدير النفط خلال النصف الثاني من الفترة الأولى وبالتالي قد لا ينطبق التحليل الوارد للمجموعة الأولى كثيراً على حالة هاتين الدولتين.

في المقابل استفادت دول المجموعة الأولى خلال الفترة الثانية من التحسن التدريجي في أسعار النفط، الأمر الذي ساعدها على ضبط موازاناتها وتحقيق فوائض مكنتها من توفير الموارد اللازمة لتمويل الاستثمار في البنية التحتية والتنوع النسبي في قاعدة توليد الدخل وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وهو ما عمل على رفع متوسط معدل النمو الاقتصادي لتلك المجموعة إلى نحو 4.8 بالمائة سنوياً خلال الفترة الثانية مقارنة بنحو 4.4 بالمائة في الفترة الأولى، الملحق رقم (2).

أما فيما يتعلق بدول المجموعة الثانية<sup>(10)</sup> التي تعتبر دولاً غير نفطية، فقد عانت هذه الدول خلال الفترة الأولى من العديد من الاختلالات الهيكلية نتيجة العجز المتنامي في الموازنات الحكومية ولجوء تلك الدول للقطاع المصرفي لتمويل العجز ومن ثم الارتفاع المستمر في معدلات السيولة والتضخم. من جهة أخرى ساهم تدهور شروط التبادل التجاري وارتفاع أسعار الفائدة الدولية في تدهور أوضاع موازين مدفوعات هذه الدول. وقد دفعت هذه الاختلالات دول المجموعة إلى تبني سياسات وبرامج للإصلاح الاقتصادي بهدف استعادة التوازن الداخلي والخارجي. وقد ساعدت هذه الإصلاحات على تحقيق زيادات ملموسة في النمو الحقيقي بداية من النصف الثاني من عقد التسعينيات.

وخلال الفترة الثانية، كان للارتفاع التدريجي في أسعار النفط تأثيرات متباينة على دول المجموعة الثانية. ففي الجانب السلبي حملت هذه الارتفاعات موازنات تلك الدول بأعباء ضخمة نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات النفطية، واضطرت حكومات هذه الدول إلى رفع مخصصات دعم أسعار الوقود للحفاظ على استقرار الأسعار. كما ساهمت الارتفاعات في

(10) مجموعة الدول غير النفطية، لغرض هذه الدراسة، تشمل الدول العربية المستوردة الصافية للنفط، وهي: مصر والأردن، تونس، المغرب، سورية، لبنان، موريتانيا، الصومال، جيبوتي، موريتانيا، وجزر القمر، وفلسطين وذلك وفقاً للبيانات المتاحة.

أسعار السلع الغذائية الأساسية في الفترة (2008-2010) في زيادة الضغوط على الموازنات العامة ورفعت كلفة برامج الضمان الاجتماعي، وبالتالي ارتفاع العجزات المالية ومستويات الدين العام المحلي لبعض دول المجموعة بشكل ملموس.

في المقابل كان للفوائض النفطية المسجلة في دول المجموعة الأولى في العقد الأول من الألفية تأثيراً إيجابياً على دول المجموعة الثانية من خلال عدد من القنوات من أهمها ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة ونشاط السياحة البنينة. وقد خففت هذه العوامل من حدة الضغوط التي واجهتها الموازنات العامة وموازن مدفوعات دول المجموعة الثانية، وساعدت إلى جانب الإصلاحات المنفذة لاحتواء الاختلالات الداخلية والخارجية على رفع معدلات نمو دول المجموعة بشكل طفيف من 4.7 بالمائة في الفترة الأولى إلى 4.8 بالمائة في الفترة الثانية، أنظر الملحق رقم (2).

## 2. سياسات تعزيز الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية

تبنت الدول العربية بداية من عقد التسعينيات سياسات اقتصادية استهدفت معالجة العديد من الاختلالات الهيكلية والقصور في أداء الاقتصاد العربي، كذلك اتجهت هذه السياسات وخاصة خلال الفترة الثانية نحو تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمساهمة في مواجهة الأزمات الاقتصادية المختلفة التي واجهتها الدول العربية. ولذلك يهتم هذا الجزء بعرض موجز للسياسات التي انتهجتها الدول العربية خلال العقد الماضيين سواء فيما يتعلق بالسياسات الموجهة لعلاج الاختلالات الهيكلية أو تلك الهادفة إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

فمنذ بداية التسعينات انتهجت معظم الدول العربية برامج للتصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي استهدفت تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية من خلال تنفيذ سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية. وفي السنوات الأخيرة من عقد التسعينات، تحول الزخم الإصلاحي في هذه الدول باتجاه الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز فرص النمو المستدام. ولقد قامت مؤسسات التمويل الدولية الإقليمية بتقديم الدعم المالي والفني لمساندة برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي والتصحيح الهيكلي في عدد من الدول العربية.

ورغم أن هذه الإصلاحات قد ساهمت إلى حد كبير في استعادة التوازن الداخلي والخارجي في العديد من الدول العربية إلا أن تلك البرامج كان لها كلفة اجتماعية كبيرة نتيجة ارتفاع مستويات أسعار العديد من السلع والخدمات وتسريح عدد كبير من العاملين بمؤسسات القطاع العام، وهو ما استوجب قيام العديد من الدول العربية التي طبقت هذه البرامج باعتماد نظم وشبكات للضمان الاجتماعي للحيلولة دون تراجع مستويات المعيشة لشرائح المواطنين التي تضررت جراء تنفيذ هذه الحزم الإصلاحية.

وفيما يتعلق بتنويع مصادر الدخل اهتمت الدول العربية خلال الفترة الأولى ببذل المزيد من الجهود لتنويع مصادر توليد الدخل لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتقليل من الآثار المترتبة على الاعتماد على مصدر اقتصادي واحد لتوليد الدخل. ففي هذا الإطار قامت الدول النفطية التي تشكل إيراداتها النفطية ما يزيد عن ثلثي موازنتها بتقديم العديد من الحوافز الضريبية والاستثمارية للقطاع الخاص للمساهمة بشكل أكبر في عدد متنوع من القطاعات الاقتصادية، وساعدها على الاستمرار في ذلك خلال الفترة الثانية ارتفاع أسعار النفط. كذلك اهتمت الدول النفطية بتعزيز مساهمة قطاع الخدمات في الناتج ولاسيما قطاع الخدمات الحكومية لتوفير البيئة المواتية للاستثمار والنمو. في المقابل تبنت الدول العربية غير النفطية سياسات مختلفة

لتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية والتصديرية والخدمية ساعدت على زيادة مساهمة تلك القطاعات في توليد الناتج.

ولقد توجهت سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية التي تبنتها العديد من الدول العربية خلال فترة التسعينات نحو تصحيح أوضاع مالية الحكومة للسيطرة على عجوزات الموازنات الحكومية والحد من تنامي المديونية العامة من خلال تعزيز سياسة إدارة الطلب، فأدخلت إصلاحات واسعة على النظم الضريبية لزيادة مرونة وكفاءة الإيرادات الضريبية وتقليل الاعتماد على ضرائب التجارة الخارجية. وفي جانب النفقات، استهدفت الإصلاحات تعديل هيكل النفقات الحكومية لتحسين العائد من الإنفاق الاجتماعي وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية ذات الأهمية وإعادة تأهيل المؤسسات العامة وخصخصة عدد كبير من المشروعات الحكومية، وترشيد الدعم وتوجيهه للفئات المستحقة ورفع رسوم المرافق العامة بما يغطي أو يقترب من تكلفة الإنتاج<sup>(11)</sup>.

ورغم استمرار ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة الثانية وتحسن أوضاع الموازنات في العديد من العربية، حرصت هذه الدول على مواصلة ضبط موازاناتها والاستمرار في تطبيق برامج الإصلاح المالي وخاصة فيما يتعلق بجهود تنويع مصادر الإيرادات العامة، وزيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد المتاحة للحكومة من خلال سياسات استهدفت العمل على تعزيز المحاور التالية:

- توسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية من خلال الإصلاح الضريبي وتعزيز كفاءة الأنظمة الضريبية والعمل على زيادة مصادر الإيرادات الأخرى.

(11) صندوق النقد العربي (2003)، "التقلبات الاقتصادية الكلية في الدول العربية"، ص: 10.



- تحفيز مشاركة القطاع الخاص من خلال تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وتمويل العجز في الموازنة من موارد حقيقية وخصخصة المشروعات الحكومية.
- رفع كفاءة الإنفاق العام من خلال تبني مفهوم حساب الخزينة الموحد كأحد أهم الإصلاحات الهادفة إلى رفع كفاءة إدارة الإنفاق العام من خلال دمج الحسابات الحكومية في حساب واحد لدى البنك المركزي<sup>(12)</sup>. وربط الإنفاق العام بالحاجات الإنمائية وترشيد نظم الدعم.
- تبني نظم أكثر كفاءة لإدارة الموازنة العامة من خلال تحول بعض الدول العربية لموازنات البرامج والأداء لضمان رفع كفاءة الإنفاق العام وربطه بالخطط الاقتصادية التنموية متوسطة الأجل.
- ضمان شفافية المالية العامة وتعزيز مستويات الحوكمة Governance وخضوع المسؤولين للمساءلة عن قراراتهم وأنشطتهم. وتحسين بيانات المالية العامة فيما يتعلق بمستوى شموليتها وتوفير البيانات الكاملة عن الوضع المالي للحكومة والإفصاح عن العمليات خارج الموازنة.
- ضبط الموازنات والحرص بشكل مستمر على عدم تزايد عجز الموازنة والدين للناتج المحلي الإجمالي لمستويات محددة لضمان الاستدامة المالية في إطار منظومة شاملة لإدارة الدين العام.

وفي مواجهة الأزمة المالية العالمية تبنت غالبية الدول العربية سياسات مالية توسعية، بقدر ما تتيحه مرونة السياسات المالية فيها، للحيلولة دون المزيد من التراجع في وتيرة النشاط

<sup>(12)</sup> أحمد بدوي (2011)، "برامج إصلاح الموازنات العامة في الدول العربية الجهود والتحديات"، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، ص:8.

الاقتصادي. ففي جانب الإيرادات سعت الدول العربية لتدارك الانخفاض المتوقع في الإيرادات العامة عبر اتخاذ إجراءات استهدفت تحسين الإدارة الضريبية وزيادة جهود التحصيل الضريبي ومنح بعض الإعفاءات الضريبية. وقد نجحت هذه الجهود في زيادة الإيرادات الضريبية في عدة دول في عام 2009 بما عوض جزئياً التداعيات المترتبة عن هذه الأزمة. وفي جانب النفقات اتبعت معظم الدول العربية سياسة مالية توسعية اختار بعض منها التوسع في الإنفاق الاستثماري بغرض رفع وتيرة النشاط الاقتصادي الذي تأثر سلباً بتداعيات الأزمة. وطبقت بعض الدول برامج خاصة أو وفرت مساعدات مالية في قطاعات محددة لتحديد آثار الأزمة، بينما قام البعض الآخر بزيادة وتيرة الإنفاق الجاري من خلال زيادة الرواتب والأجور لتعزيز القوة الشرائية والطلب المحلي.

وفيما يتعلق بإصلاح الأوضاع النقدية ونظم الصرف، تجدر الإشارة في البداية إلى أن معظم الدول العربية واجهت تحديات في أوائل التسعينيات من القرن الماضي متمثلة في تعدد أسعار وأسواق الصرف وارتفاع تقلبات معدلات التضخم وعدم ملائمة أدوات إدارة السياسة النقدية، وهو ما دفع العديد من الدول العربية لتنفيذ إصلاحات واسعة النطاق في مجال السياسات النقدية شملت إعطاء دور أكبر لعوامل السوق، حيث اتجهت السلطات النقدية نحو التوسع في استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية وفقاً للمراحل المختلفة التي اتبعتها في هذا المجال. وذلك بالإضافة إلى تحرير أسعار الفائدة وإتاحة قدر أكبر من المرونة في تحركات أسعار الفائدة المحلية بما يتلاءم مع متطلبات تمويل الاقتصاد المحلي والتطورات في البيئة الدولية. من جانب آخر استهدفت الإصلاحات تطوير القطاع المصرفي وحفز المصارف العربية على الاندماج في وحدات كبيرة وتعزيز قواعدها الرأسمالية وتطوير مواردها البشرية ورفع كفاءتها في مجال تقييم المخاطر. وتكثيف جهود الرقابة المصرفية وتحرير السوق المصرفية من خلال خصخصة المصارف العامة والسماح بمساهمة المصارف الأجنبية في قطاعات المصارف العربية بهدف زيادة مستويات المنافسة.

وقد استهدفت السياسات النقدية المتبعة خلال عقد التسعينيات تقليل معدلات نمو السيولة المحلية لخفض معدلات التضخم وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار وتحرير أسعار الفائدة لجذب المدخرات وإتاحة المزيد من الائتمان للقطاع الخاص وتوفير آلية غير تضخمية لتمويل العجز في مالية الحكومة وترتب على ذلك خفض ملحوظ لمعدلات نمو السيولة المحلية والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وذلك بالتوازي مع الإصلاحات التي تمت في الأوضاع المالية.

ومع بداية العقد الأول من الألفية واصلت السياسة النقدية في معظم الدول العربية استهدافها الحفاظ على استقرار مستويات الأسعار ونظم الصرف وإيجاد بيئة محفزة للنمو الاقتصادي. وقد اتسمت السياسة النقدية المطبقة خلال الفترة بالمرونة بالقدر الذي سمحت به متطلبات التحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية وبغية جعل أسعار الفائدة أكثر ملائمة للظروف الاقتصادية وأكثر تحفيزاً للائتمان الموجه للقطاع الخاص وساعد على ذلك تحسن أوضاع الموازنات الحكومية.

وعلى ضوء ما سبق عملت الدول العربية خلال الفترة الثانية على سن القوانين التي تعزز استقلالية البنوك المركزية وتحويل مجالس إدارتها الحق في اتخاذ الإجراءات والتدابير الملائمة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية وضمان سلامة البيئة المصرفية. وقد ساهمت استقلالية البنوك المركزية في بعض الدول العربية في الحد من التوسع المفرط في الائتمان الحكومي وحفزت الحكومات على تمويل العجزات في موازاناتها من موارد حقيقية وعدم الاعتماد على الإصدار النقدي.

ومع الزيادة المسجلة في أسعار النفط خلال الفترة الثانية وما نتج عنها من زيادة في السيولة المحلية نتيجة ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية عملت السياسة النقدية على امتصاص

فائض السيولة للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار. في المقابل ولمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2009، انتهجت الدول العربية سياسات نقدية توسعية رامية إلى تحفيز القطاع المصرفي المحلي على التوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص.

ولقد صاحب تلك السياسات تنفيذ حزمة من الإجراءات، شمل بعض منها قيام عدد من المصارف المركزية بتوفير السيولة اللازمة بأسعار فائدة مخفضة بهدف الإسهام في تخفيض تكلفة الائتمان الممنوح، واستخدام الأدوات السياسية النقدية لتخفيف التداعيات السلبية للأزمة. وقد شهدت معدلات الفائدة الأساسية في معظم الدول العربية تخفيضات متتالية وصلت بأسعار الفائدة في بعض الدول العربية لمستويات متدنية. كذلك واصلت المصارف العربية تدعيم قواعدها الرأسمالية، واتجهت الجهات الرقابية نحو اتخاذ إجراءات وتدابير رقابية واحترازية واسعة لتدعيم استقرار وسلامة القطاع المصرفي العربي.

وقد تركزت جهود السلطات الرقابية في الدول العربية خلال الفترة الثانية على تحديث الإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر التركزات الائتمانية والتأكد من التزام المصارف بتطبيقها وتهيئة المصارف للالتزام بالمعايير الدولية المطبقة لضمان سلامة النظام المالي، ومن أهمها معايير بازل II و بازل III، إضافة إلى سن التشريعات وتوفير الأطر التنظيمية والرقابية التي تكفل سلامة الأداء النقدي والمالي. وتبني سياسات صارمة لإعادة هيكلة المصارف وتعزيز قواعدها الرأسمالية وخفض مستويات القروض المتعثرة والحيلولة دون تركيز مخاطر الائتمان لتحسين المصارف العربية من أية هزات إقليمية أو عالمية.

وفيما يتعلق **بنظم الصرف**، يلاحظ أن معظم الدول العربية كانت تثبت سعر صرف عملاتها مقابل الدولار أو بعض العملات الأوروبية وخاصة في أوائل التسعينات. وساهم ذلك إلى حد كبير في تثبيت التوقعات وساعد على استقرار مستويات حصيلة الصادرات النفطية المقومة بالدولار. في المقابل اتسمت نظم الصرف العربية خلال العقد الأول من الألفية بشكل عام

بالمزيد من المرونة حيث تحول عدد من الدول العربية من نظم سعر الثابت إلى نظم سعر الصرف الأكثر مرونة بما يسمح بالتجاوب مع المتغيرات الدولية، كما تبنت بعض الدول التي تقوم بتثبيت أسعار صرف عملاتها هوامش أكبر ما بين أسعار الفائدة المحلية وأسعار الفائدة العالمية لإتاحة قدر أكبر من المرونة لزيادة مستويات قدرة السياسة النقدية على مواجهة تقلبات النمو الاقتصادي في الأجل القصير. ويشار إلى أن السياسات النقدية والمالية المتوازنة التي تم تبنيها في معظم الدول العربية قد ساعدت على استقرار نظم أسعار الصرف المتبعة، حيث نتج عنهما تقييد العجز في الموازنات الحكومية وخفض معدلات التضخم وتقليل التقلبات في أسعار الفائدة المحلية بشكل عزز من كفاءة نظم الصرف.

من جهة أخرى، شكل اعتماد قابلية عدد كبير من العملات العربية للتحويل خطوة مهمة في جهود الإصلاح والتصحيح الاقتصادي المتبعة في عدة دول عربية وذلك في إطار خطوات متعددة اتخذتها الدول العربية لتعزيز القدرة التنافسية، حيث بلغ عدد الدول العربية التي أعلنت قبولها للمادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي والتي تنص على التزام الدولة العضو في صندوق النقد الدولي بتحرير جميع المدفوعات المتعلقة بالمعاملات الجارية نحو 14 دولة عربية بنهاية عام 2010.

وعلى صعيد موازين المدفوعات وفي إطار مساعيها لمعالجة الاختلالات الخارجية والوصول إلى وضع قابل للاستمرار، تبنت العديد من الدول العربية في إطار برامج التصحيح الاقتصادي سياسات استهدفت تشجيع قطاعات الإنتاج الموجهة للتصدير شملت تحرير التجارة من القيود المفروضة عليها لتمكين المنتجين من استيراد مدخلات الإنتاج لتبني التقنية اللازمة لتحسين منتجاتهم ورفع قدراتهم التصديرية.

وفي مجال الإصلاحات المؤسسية، اهتمت الدول العربية بتطوير عدد من المؤسسات القادرة على دعم الاستقرار الاقتصادي وتقليل مستويات الانكشاف على الصدمات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وكان من أبرز الجهود المبذولة في هذا الصدد حرص الدول العربية النفطية على تأسيس صناديق سيادية لإدارة الفوائض النفطية استهدفت تبني السياسات الكفيلة باستغلال الفوائض المالية الناجمة عن الثورة النفطية في الحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية، وضمان التوزيع العادل للثروة ما بين الأجيال والحفاظ على مستويات أكثر استقراراً للإيرادات العامة بالاستفادة من عوائد استثمار هذه الفوائض الحكومية.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي لأصول صناديق الثروة السيادية لست دول عربية نفطية، وهي الإمارات والكويت وقطر وعمان والجزائر وليبيا بما يتراوح بين 588 مليار دولار كحد أدنى و1.2 تريليون دولار كحد أعلى<sup>(13)</sup>. وقد ساهمت الصناديق السيادية العربية وبما توظفه من ثروات بشكل كبير في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي، الأمر الذي أكدته العديد من المنظمات الدولية مؤخراً ومن أهمها صندوق النقد الدولي وخاصة فيما يتعلق بدور هذه الصناديق في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

من جانب آخر عملت بعض الدول العربية خلال عقدي التسعينات والعقد الأول من الألفية على تحسين البيئة المؤسسية للاقتصاد الكلي لضمان عمل آليات السوق وضمان كفاءة تخصيص الموارد وخلق مناخ جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية. وحرصت هذه الدول على سن القوانين والتشريعات وتوفير البيئات التنظيمية والمؤسسية التي تكفل مساهمة أكبر للقطاع الخاص في الناتج ومناخ أفضل لممارسة الأعمال وتشجيع المنافسة.

<sup>(13)</sup> ماجد المنيف (2009)، "صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، النفط والتعاون العربي، العدد 129.

### ثالثاً: تقييم ملاح الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية خلال العقدین الماضیین

تشهد المنطقة العربية في المرحلة الراهنة على الصعيدين الإقليمي والعالمي تحولات تاريخية مهمة حيث تعيش دول العالم بشكل عام ودول المنطقة بشكل خاص واقعاً جديداً وتحديات اقتصادية واجتماعية تتفاعل فيما بينها لرسم مسار جديد للدول والتحالفات السياسية والاقتصادية لفترات طويلة قادمة. مما يتطلب من دول المنطقة مراجعة شاملة لسياساتها الاقتصادية والمالية المطبقة خلال العقدین الماضیین وبيستدعى في الوقت ذاته وجود تصور واضح لطبيعة الدور الاقتصادي الذي يتعين أن تلعبه في المرحلة الراهنة بما يمكنها من تجاوز التحديات المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العالمي ويساعدها على تعزيز دورها الداعم للاستقرار الاقتصادي العالمي.

وكي يتحقق ذلك يتعين في البداية تقييم وضعية الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية على ضوء المعايير السابق الإشارة إليها على صعيد القطاع الحقيقي والأوضاع المالية والنقدية والأوضاع الخارجية بما يُمكن من تحديد ما تم إنجازه في هذا الصدد واستشراف طبيعة التحديات التي لا تزال قائمة على صعيد تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

#### 1. النمو الاقتصادي

يعني تحقيق الاستقرار الاقتصادي على صعيد النمو الاقتصادي وكما سبق الإشارة: تجنب التقلبات الحادة في النمو الاقتصادي وضمان التعافي السريع من آثار الصدمات الاقتصادية حال حدوثها، وتحقيق نمو قائم على مستوى مقبول من التنويع في مصادر الدخل، وتحقيق معدلات نمو تسمح باستيعاب الزيادات المتسارعة في معدلات نمو القوة العاملة العربية وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، ووجود إطار مؤسسي داعم للنمو الاقتصادي.

ففيما يتعلق بقدرة الاقتصاد العربي على تجنب التقلبات الحادة في النمو والتعافي السريع من آثارها تم تقدير سلسلة الاتجاه العام Trend Analysis لمعدلات النمو الحقيقي للدول العربية خلال الفترتين لتحديد مستويات استجابة الاقتصاد العربي للصددمات المختلفة المسجلة خلال الفترة، حيث تم تقسيم السلسلة إلى سلسلتين زمنيتين، تمثل الأولى الاتجاه العام لمعدل النمو الحقيقي وتعبّر السلسلة الزمنية الثانية عن التقلبات الدورية أي (دورات الأعمال) التي تعرض لها الاقتصاد العربي في الفترتين وتأثيرها على النمو الحقيقي.

وتشير النتائج إلى أن الاقتصادات العربية قد تأثرت بشكل أكبر بعدد من التقلبات خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى. ولكن يلاحظ على الرغم من ذلك أن تعافي الاقتصادات العربية من هذه التقلبات كان أسرع خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى. فعلى سبيل المثال شهدت الاقتصادات العربية خلال الفترة الثانية صدمتين سلبيتين على جانب كبير من الأهمية من حيث أثرهما على معدل النمو الحقيقي، وهما أزمة أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية والتي ظهرت بصورة واضحة عام 2009 حيث أدت الأزمة الأولى إلى تراجع معدل النمو الحقيقي إلى 1.8 بالمائة في عام 2002 مقارنة بمعدل نمو محتمل بدون أثر الأزمة 3.9 بالمائة (وفقاً لسلسلة الاتجاه العام)، فيما نتج عن تداعيات الأزمة المالية العالمية تراجع معدل النمو الحقيقي إلى 2.9 بالمائة عام 2009 مقارنة بنحو 5.3 بالمائة للنمو المحتمل حال عدم حدوث الأزمة.

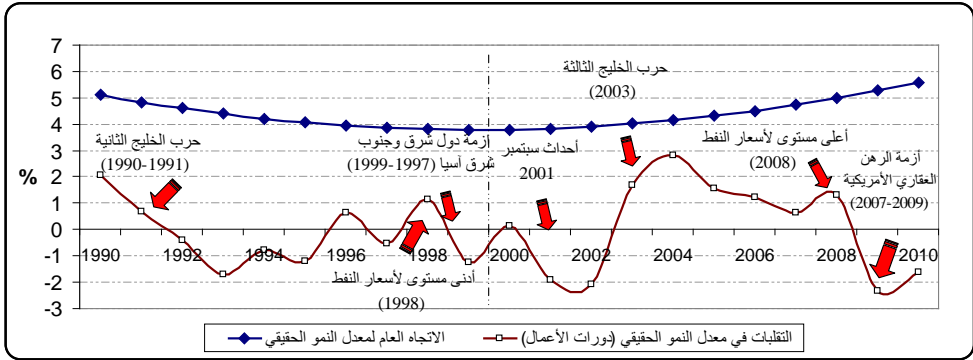
ورغم التأثير القوي لهاتين الأزميتين خلال الفترة الثانية إلا أن الاقتصاد العربي قد تمكن من التعافي سريعاً من آثار هاتين الأزميتين، حيث تم تجاوز أثر الأزمة الأولى بالكامل خلال عامين، وتم نسبياً تجاوز الأثر السلبي للأزمة الثانية خلال عام واحد. في المقابل كان التعافي من الأزمات في فترة التسعينيات يتطلب فترات أطول قدرت بنحو خمس سنوات لتجاوز أثر أحداث حرب الخليج الثانية على الرغم من انخفاض مستويات تأثيرها على النمو الحقيقي



مقارنة بالتقلبات المسجلة في الفترة الثانية. ويعكس التعافي السريع من الصدمات الخارجية خلال الفترة الثانية الأثر الإيجابي لبرامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى أثر السياسات المالية والنقدية التي تم تبنيها لتجاوز أثر تلك الصدمات والتي ساهم في نجاحها بلا التحسن التدريجي في أسعار النفط، الشكل رقم (3) والملحق رقم (5).

### الشكل (3)

#### نتائج تحليل الاتجاه العام Trend Analysis لسلسلة معدل النمو الحقيقي للاقتصادات العربية (1990-2010)



المصدر: تحليل الاتجاه العام لسلسلة معدل النمو الحقيقي للاقتصاد العربي المتضمنة بقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي. بيانات الفترة الأولى لا تتضمن كل من الكويت والعراق وقطر لعدم انتظام بيانات هذه الدول خلال تلك الفترة.

ويلاحظ أن ارتباط أداء الاقتصادات العربية بالتقلبات في أسعار النفط يؤثر بشكل كبير على قدرتها على مواجهة الصدمات المختلفة، سواءً فيما يتعلق بالدول المصدرة والمستوردة للنفط وذلك على ضوء الأهمية النسبية للقطاعات النفطية في توليد القيمة المضافة وفي الصادرات والعلاقات الارتباطية ما بين دول المجموعتين الأولى والثانية، وهو ما يجعل الاقتصادات العربية شديدة الحساسية تجاه التطورات في الأسعار العالمية للنفط. وعلى الرغم من أن التغيرات في أسعار النفط كانت المحرك الرئيسي للأداء في الدول العربية خلال العقد

الماضيين إلا أن هناك عدة دلائل تشير إلى وجود أثر واضح أيضاً للسياسات الاقتصادية الهادفة لدعم الاستقرار الاقتصادي وتنويع الهياكل الإنتاجية على النمو الاقتصادي، ومن هذه الدلائل ما يلي:

- لم يختلف كثيراً معدل نمو الاقتصاد العربي خلال عام 1998 (والذي شهد انهيار أسعار النفط لأدنى مستوى خلال الفترة) والبالغ 5 بالمائة عن معدل نمو الاقتصاد العربي خلال عام 2008 (والذي سجلت فيه الأسعار العالمية للنفط أعلى مستوياتها) والبالغ 6 بالمائة.

- تمكنت بعض الدول العربية النفطية (الإمارات والبحرين والجزائر) من تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال فترة (1990-1999) والتي شهدت تراجع أسعار النفط، فاقت معدلات نمو بعض الدول العربية الأخرى ذات الهياكل الاقتصادية الأكثر تنوعاً<sup>(14)</sup>. في المقابل تمكنت بعض الدول العربية المستوردة للنفط وخلال فترة ارتفاع أسعار النفط (2000-2008) من تحقيق معدلات نمو أعلى من معدلات النمو المحققة في بعض الدول النفطية في نفس الفترة<sup>(15)</sup>.

- بشكل عام كان أداء الدول العربية في الفترة الثانية أفضل من الأولى، وهو ما يعزى نسبياً إلى السياسات التي تبنتها الدول العربية المصدرة للنفط خلال عقد التسعينات لتنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاع الخاص، وكذلك الأثر الإيجابي لسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي طبقتها الدول العربية المستوردة للنفط لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية.

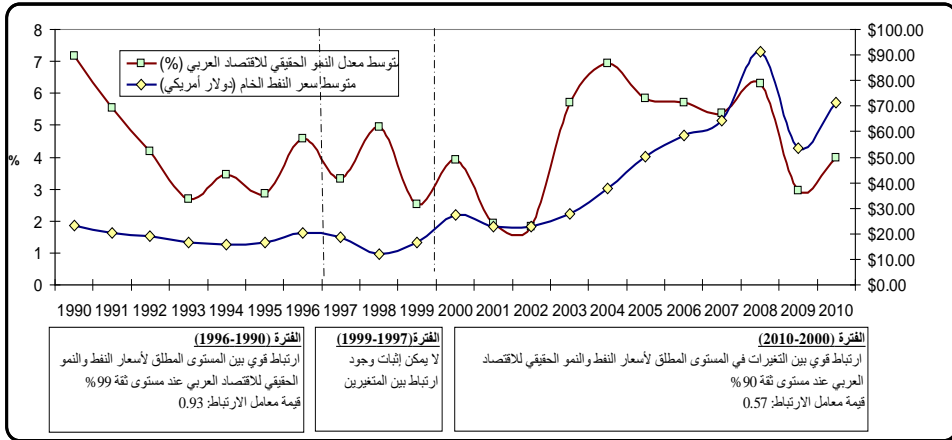
<sup>(14)</sup> Al Moneef M. (2006). "The Contribution of Oil Sector to Arab Economic Development", OPEC Fund for International Development, Pamphlet Series 34, Vienna, p:16.

<sup>(15)</sup> البنك الدولي، قاعدة مؤشرات التنمية الدولية.

- انخفاض قيمة معامل الارتباط بین الأداء الحقیقی للاقتصاد العربی والأسعار العالمیة للنفط خلال الفترة الثانیة. ففی الفترة (1996-1990) سجل معامل الارتباط بین المتغیرین أعلى مستوى له مع ارتفاع قيمة معامل الارتباط إلى 0.93، مما یشیر إلى وجود علاقة ارتباطیة معنویة موجبة قویة بین المتغیرین بمستوی ثقة 99 فی المائة فی حین تراجع قيمة المعامل خلال فترة العقد الأول من الألفية بشكل کبیر لتصل إلى 0.57 بمستوی ثقة 90 فی المائة. فی حین لم ینتبه وجود علاقة ارتباطیة فیما بینهما فی الفترة (1999-1997)، الشکل (4).

#### الشکل (4)

تطور أسعار النفط والنمو الحقیقی للاقتصاد العربی وقیم معامل الارتباط خلال الفترة (2010-1990)



المصدر: محسوبة استناداً إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي وقاعدة بيانات الأسعار العالمیة لصندوق النقد الدولي.

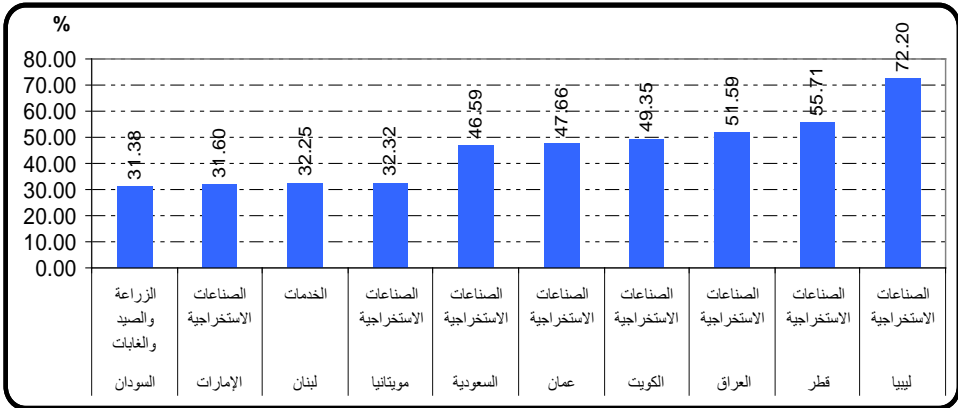
ورغم تراجع مستويات ارتباط الأداء الاقتصادي بالتقلبات فی أسعار النفط مقارنة بعقد التسعينيات إلا أن مستويات الارتباط الحالي لا تزال کبیرة، وهو ما يجعل العديد من

التوازنات الكلية الداخلية والخارجية في عدد من الدول العربية تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط، ومن ثم استمرار مساندة السياسة المالية (والتي تقوم بالدور الأكبر في حفز النشاط الاقتصادي في عدد كبير من الدول العربية نظراً للاستقلالية المحدودة للسياسة النقدية في بعض الدول العربية) للدورات الاقتصادية وانخفاض مستويات قدرتها على مواجهة التقلبات في النمو الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بتحقيق نمو قائم على مستوى مقبول من التنوع في مصادر توليد الدخل، فرغم الجهود المبذولة من قبل العديد من الدول العربية على صعيد التنوع الاقتصادي لمصادر توليد الدخل، لا يزال ما يقرب من نحو نصف الدول العربية يعتمد على قطاع اقتصادي واحد لتوليد نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة، ويتمثل هذا القطاع في قطاع الصناعات الاستخراجية في ثمان دول مصدرة للنفط، بالإضافة إلى قطاعي الزراعة والصيد في السودان والخدمات في لبنان، الشكل (5).

### الشكل (5)

مؤشر التركيز القطاعي (الأهمية النسبية للقطاع الأكثر مساهمة في توليد الدخل) لبعض الدول العربية 2010



المصدر: محسوبة من واقع بيانات صندوق النقد العربي، (2010)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

وفیما یخص تحقق معدلات نمو حقیقیة كافیة لخفض معدلات البطالة وتقلیل التفاوت فی توزیع الدخل فیلاحظ أنه علی الرغم من التطورات الإیجابیة التی سجلتها الدول العربیة علی صعید القطاع الحقیقی، إلا أن الكثیر من تلك الدول لم ینجح فی تحقق معدلات نمو فی الناتج المحلی الإجمالي الحقیقی كافیة لاستیعاب الزیادة الكبیرة فی أعداد الداخلین الجدد لسوق العمل سنویاً وخفض معدلات البطالة بما یسهم فی تحقق التنمیة الإقتصادیة المستدامة. فلقد ارتفعت معدلات البطالة ما بین العقدین من 14.3 بالمائة فی الفترة الأولى إلى 14.8 بالمائة فی الفترة الثانیة.

وتعتبر البطالة من أهم المشكلات الإقتصادیة التی تواجه الدول العربیة نظراً لنمو قوة العمل العربیة بمعدلات أسرع من تلك المسجلة عالمیاً وترکزها فی فئة الشباب، حیث تشير التقدیرات إلى أن الوطن العربی یحتاج لتوفیر 100 ملیون وظیفه حتی عام 2020 للقضاء علی البطالة وتوفیر نحو 4 ملیین وظیفه سنویاً للإبقاء علی البطالة عند مستویاتها الحالیة، وهو ما یتلزم تحقق معدل نمو إقتصادی یتراوح بین 6 - 7 فی المائة سنویاً<sup>(16)</sup>. وبالنظر إلى معدلات النمو المسجلة خلال الفترة یتضح أن الإقتصادات العربیة لم تتوصل بخلاف الفترة من (2003-2008)، من تحقق معدلات نمو إقتصادی تمكنها من تحقق هذا الهدف.

أما فیما یتعلق بتقلیل التفاوت فی توزیع الدخل فرغم نجاح الدول العربیة فی رفع متوسط نصیب الفرد من الناتج المحلی الإجمالي بالأسعار الثابته من 2227 دولار فی المتوسط سنویاً خلال الفترة الأولى إلى 2682 دولار سنویاً خلال الفترة الثانیة<sup>(17)</sup>، إلا أن معدلات النمو المحققة لم تكن كافیة لخفض معدلات الفقر فی بعض الدول العربیة، وخاصة فی الیمن

(16) صندوق النقد العربی (2007)، "تفعلیل برامج التشیغل فی الدول العربیة"، ص: 188.

(17) البنك الدولي، قاعدة بیانات مؤشرات التنمیة الدولیة.

وموريتانيا وفلسطين والسودان والصومال وجيبوتي وجزر القمر حيث لا يزال 40 في المائة من السكان يرزحون تحت خط الفقر<sup>(18)</sup>.

من جانب آخر لم يساعد النمو المحقق في بعض الدول العربية على زيادة مستويات عدالة توزيع الدخل في بعض الدول العربية، حيث تراجع مستوى العدالة في توزيع الدخل (مقاساً بمعامل جيني) في أربع دول عربية توافرت لها بيانات خلال الفترة الثانية مقارنة بالمستويات المسجلة خلال الفترة الأولى، في حين ارتفعت مستويات عدالة توزيع الدخل في ست دول عربية أخرى. ويشار بشكل عام إلى أن متوسط قيمة معامل جيني للدول العربية قد بلغ ما يقرب من 0.40<sup>(19)</sup> وفقاً لأحدث بيانات متاحة وهو ما يعد مرتفعاً بالمقارنة مع المعدل المسجل في السويد والتي تحتل المرتبة الأولى في مؤشر العدالة في توزيع الدخل على مستوى العالم بمعامل ينخفض دون مستوى 0.25.

من جهة أخرى تفتقر العديد من الدول العربية إلى الإطار المؤسسي الداعم للنمو المستدام وذلك بما يعني القوانين والتشريعات والبيئات المؤسسية الكفيلة بتحسين طريقة إدارة الموارد والأصول وإحداث تنمية مستدامة وعادلة. حيث لا تزال الدول العربية متأخرة في مجال الشفافية وحوكمة المؤسسات. ولا زالت بيئة الأعمال في عدد من الدول العربية تعاني من ارتفاع مستويات الفساد، ومن ثم تعتبر الفجوة المؤسسية من أهم العوامل المسببة لتذبذب الأداء التنموي في الدول العربية<sup>(20)</sup>. ويلاحظ بشكل عام تباين أداء الدول العربية في هذا الصدد، ففي حين حرصت دول مجلس التعاون على تعزيز البيئة المؤسسية الداعمة للنمو المستدام، كان أداء بقية الدول العربية دون المستوى مع تراجع معظمها لمرتبة متأخرة في المؤشرات الدولية المتعلقة بالإطار المؤسسي الداعم لمناخ الأعمال، الشكل (6).

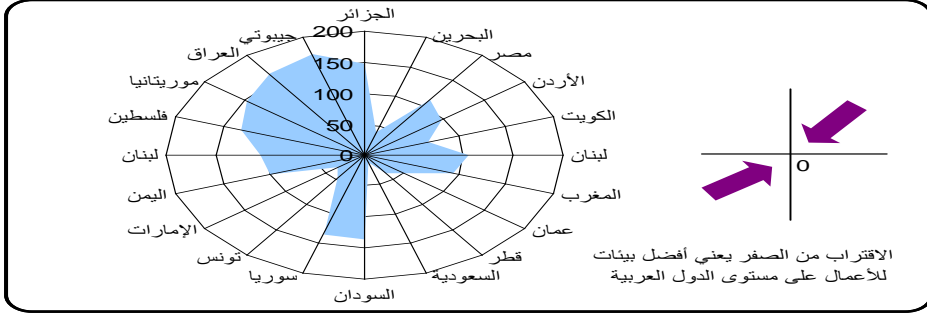
(18) صندوق النقد العربي، (2011)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

(19) تشير المستويات الأقل للمؤشر والأقرب إلى الصفر إلى تزايد مستويات العدالة في توزيع الدخل في المقابل تشير المستويات الأعلى الأقرب للواحد إلى تزايد مستويات عدم العدالة في توزيع الدخل.

(20) صندوق النقد العربي (2006)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، ص: 19

(6) الشكل

ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر أداء الأعمال للبنك الدولي 2011



المصدر: البنك الدولي (2011)، تقرير أداء الأعمال، يونيو.

يتضح مما سبق أن الدول العربية قد بذلت جهود عدة على صعيد السياسات الاقتصادية لرفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة مستويات تنويع الاقتصاد وتقليل التقلبات في النشاط الاقتصادي وضمان سرعة التعافي منها حال حدوثها خلال العقدين الماضيين، وكلها عوامل تعمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي في الأجلين القصير والمتوسط. ولكن وعلى الرغم من ذلك لا زالت مستويات التنويع الاقتصادي غير كافية لتقليل حساسية تعرض الاقتصادات العربية للصدمات الإقليمية والعالمية ولا زالت معدلات النمو المحققة لا تسمح باستيعاب الزيادات المستمرة في القوة العاملة وتقليل معدلات التفاوت في توزيع الدخل، كما لا يزال عدد كبير من الدول العربية يفتقر للبيئة المؤسسية المعززة لاستقرار الاقتصادي والمحفزة للنمو بما يهدد الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

2. أوضاع المالية العامة

يعني الاستقرار الاقتصادي على صعيد المالية العامة توازن أوضاع الموازنة العامة للدولة أو تحقيق عجز مقبول في الموازنة لا يتعد 3-5 في المائة من الناتج المحلي ومعدلات للدين

العام لا تتجاوز 60-85 بالمائة. كذلك يتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي وجود سياسة مالية معاكسة للدورات الاقتصادية بما يجنب النشاط الاقتصادي التقلبات الحادة في مستويات الاستهلاك والاستثمار.

ففيما يتعلق بوضع مؤشرات توازن أوضاع المالية العامة، وعند مقارنة متوسط الأداء خلال الفترة الأولى والثانية يتضح أن الوضع المالي الكلي والجاري قد تحسن في الفترة الثانية بالنسبة للدول العربية كمجموعة وبالنسبة لغالبيتها فرادى، فقد ارتفع متوسط الفائض الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من نحو 3 في المائة خلال الفترة الأولى إلى حوالي 11 في المائة خلال الفترة الثانية، وتحول العجز الكلي الذي بلغت نسبته للناتج المحلي الإجمالي حوالي 7 في المائة، إلى فائض بنسبة حوالي 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين الفترتين.

ولقد تأثر الأداء المالي الكلي للدول العربية بشكل كبير بتطورات أسعار النفط، فقد عانت موازنات الدول العربية خلال الفترة الأولى بشكل ملحوظ من تراجع أسعار النفط وسجلت أثره العديد من الدول العربية عجوزات في موازنتها الكلية. وفي المقابل شهدت الموازنات العامة للدول العربية كمجموعة تحسناً ملحوظاً خلال الفترة الثانية. ويعزى ما حدث من تطورات في الأداء المالي الكلي بشكل أساسي إلى ما حدث من تطورات في جانبي الإيرادات والإنفاق على صعيد الدول. ففي جانب البنود الرئيسية للإيرادات ارتفعت الإيرادات النفطية من نحو 16 في المائة في المتوسط، من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الأولى إلى نحو 23 في المائة في المتوسط، في الفترة الثانية، والتي سجلت خلالها أسعار النفط ارتفاعاً في مستوياتها بلغت ذروتها خلال النصف الأول من عام 2008 وتجاوزت حاجز 130 دولار للبرميل في يوليو من العام نفسه، الملحق رقم (6).



غير أن الإيرادات الضريبية تراجعت بصورة طفيفة من حوالي 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 7 في المائة وذلك في المتوسط بين الفترتين الأولى والثانية، على التوالي. وقد أسهمت هذه التغيرات في ارتفاع نسبة الإيرادات العامة من نحو 28.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في المتوسط، خلال الفترة الأولى إلى نحو 31.5 في المائة، في المتوسط، خلال الفترة الثانية.

أما في جانب الإنفاق، فقد تراجعت نسبة الإنفاق الجاري للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من متوسط بلغ 25 في المائة في الفترة الأولى إلى 23 في المائة خلال الفترة الثانية. وتراجعت نسبة الإنفاق الرأسمالي من نحو 9 في المائة إلى نحو 7 في المائة. وكمحصلة تراجعت نسبة الإنفاق العام من نحو 35 في المائة إلى حوالي 31 في المائة في المتوسط بين الفترتين الأولى والثانية.

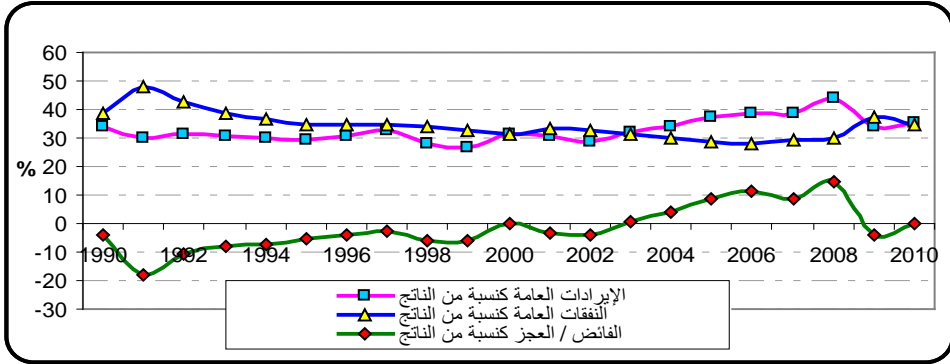
وفيما يتعلق بأوضاع الموازنات العامة على مستوى مجموعات الدول العربية، يشار إلى أن المجموعة الأولى قد استفادت بشكل كبير من ارتفاع الإيرادات النفطية خلال الفترة الثانية والتي ساهمت بشكل واضح في تحسن مؤشرات الادخار الحكومي وارتفاع الفوائض الجارية والكلية بما يفوق المستويات المسجلة خلال الفترة الأولى، ومن ثم تحول الموازنات العامة لهذه الدول من عجز بنسبة 9 بالمائة من الناتج في المتوسط في الفترة الأولى إلى فائض بنسبة تقارب 5 بالمائة في المتوسط خلال الفترة الثانية. وقد شكلت سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي الأداة الرئيسية في دول المجموعة الأولى لتطوير البنية التحتية والمشاريع الخدمية في مجالات التعليم والصحة والإسكان وتوفير المزيد من فرص العمل للمواطنين والتخفيف من التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية على اقتصادات هذه الدول.

أما فيما يتعلق بالمجموعة الثانية فقد سجلت تحسناً محدوداً بأوضاع موازاناتها في الفترة الثانية، حيث لم يتوفر لتلك الدول الموارد الكافية لتمويل برامج الإنفاق العام اللازمة للحفاظ

على مستويات المعیشة واستقرار المستوى العام للأسعار على خلفية الارتفاعات المتواصلة في أسعار النفط والسلع الغذائية. ومن ثم تقلص بشكل محدود عجز الموازنات الكلية لهذه الدول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 6 في المائة خلال الفترة الأولى إلى حوالي 5 في المائة خلال الفترة الثانية، الشكل (7).

(الشكل 7)

تطور مؤشرات الموازنة العامة للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2010)



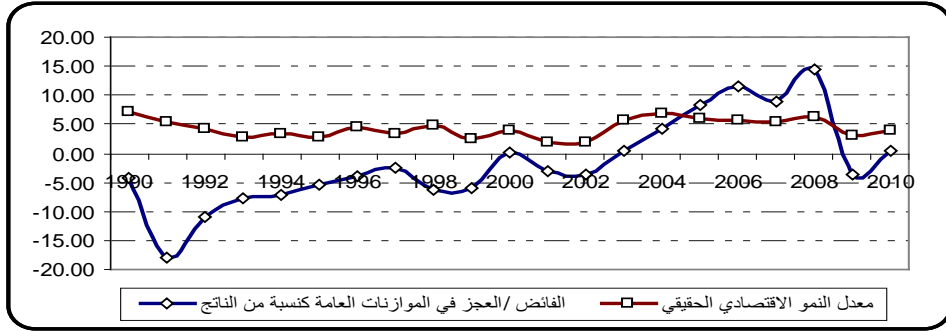
المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

وفي جانب الدين العام الداخلي، فقد تراجع نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 56 في المائة خلال الفترة الأولى إلى 33 بالمائة في الفترة الثانية. وتعكس هذه التطورات بشكل عام ثمرة جهود الإصلاح المالي والاقتصادي الذي التزمت غالبية الدول العربية بانتهاجه منذ منتصف التسعينات، والتي اعتمدت على استخدام جزء من الفوائض المالية وعائدات الخصخصة المحققة خلال الأعوام السابقة في سداد الدين العام وتقوية الاحتياطات المالية.

أما من حيث مدى تجاوب السياسة المالية مع الدورة الاقتصادية يلاحظ أن السياسة المالية للدول العربية كانت إلى حد كبير مسابرة للدورة الاقتصادية خلال الفترة الثانية حيث تميل الدول العربية لتبني سياسات مالية توسعية في حالات الرواج وسياسات إنكماشية في حالات الركود، وهو ما يعزى إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه السياسة المالية في حفز النمو في عدد من الدول العربية على ضوء الدور المحدود للسياسة النقدية نظراً لتبني عدد كبير من الدول العربية لنظم أسعار صرف ثابتة تفقد السياسة النقدية استقلاليتها وتحول دون تفعيل دورها في حفز النمو في الأجل القصير، الشكل رقم (8).

### الشكل (8)

مدى مسابرة السياسة المالية للدورة الاقتصادية في الدول العربية  
خلال الفترة (1990-2010)



المصدر: صندوق النقد الدولي، وصندوق النقد العربي.

ويلاحظ ان تركز مستويات الإيرادات العامة في الإيرادات النفطية بدول المجموعة الأولى والضريبية بدول المجموعة الثانية يقلل من مستويات مرونة السياسات المالية ويقلل من قدرتها على الاستجابة للتقلبات في أسعار النفط والنشاط الاقتصادي، ويحول أيضاً دون تبني الدول العربية لسياسات مالية معاكسة للدورات الاقتصادية، الجدول رقم (1).

## الجدول رقم (1)

الأهمية النسبية للإيرادات النفطية والضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح  
خلال الفترة (2010-2008)

متوسط (2010-2008)	2010 <sup>(2)</sup>	2009 <sup>(1)</sup>	2008	
68.73	67.10	62.70	76.40	الأهمية النسبية للإيرادات العامة النفطية (الدول العربية مجتمعة) (%)
75.88	76.25	70.16	81.22	الأهمية النسبية للإيرادات العامة النفطية (دول المجموعة الأولى) (%)
20.03	21.00	23.20	15.90	الأهمية النسبية للإيرادات العامة الضريبية (الدول العربية مجتمعة) (%)
65.86	67.49	65.80	64.30	الأهمية النسبية للإيرادات العامة الضريبية (دول المجموعة الثانية) (%)

(1) بيانات فعلية أولية (2) بيانات أولية وتقديرات.

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

من جانب آخر يستهلك الإنفاق على بنود الدعم وشبكات الضمان الاجتماعي والرواتب الحكومية المختلفة جزءاً لا يستهان به من بنود الإنفاق في عدد كبير من الدول العربية وخاصة فيما يتعلق بدول المجموعة الثانية بل أنه يطغى على الإنفاق الموجه لقطاعات الخدمات العامة الرئيسية مثل التعليم والصحة، فعلى سبيل المثال استنفذ الإنفاق على الدعم وشبكات الضمان الاجتماعي نحو 50 بالمائة من بنود الإنفاق العام في مصر والأردن وتونس عام 2010 فيما شكلت قيمة الإنفاق الموجه للتعليم والصحة جزءاً محدوداً لم يتعد 10 بالمائة في تونس والأردن و29 بالمائة في مصر.

ويتضح مما سبق أن الخصائص الهيكلية لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة (أي تركيز الجزء الأكبر من الإيرادات في المصادر الأكثر عرضة بالتقلبات الاقتصادية، وتوجه الجزء الأكبر من النفقات لبنود يصعب المساس بها مثل الدعم والأجور) يقلل من مستويات مرونة

السياسة المالية وقدرتها على مواجهة الصدمات في عدد كبير من الدول العربية وخاصة في حالات الركود.

مما سبق يتضح أن الدول العربية قد اتخذت إصلاحات عديدة على صعيد الموازنات الحكومية خلال العقد الماضيين مكنتها من تحقيق خفض ملموس في مستويات عجز الموازنات الحكومية ومعدلات الدين العام المحلي للناتج المحلي الإجمالي<sup>(21)</sup> بما يشجع الاستقرار الاقتصادي ولكن في المقابل فإن استمرار مساندة السياسة المالية للدورة الاقتصادية يعني تقليص دورها الداعم للاستقرار على المدى الطويل وخاصة على ضوء الدور المحدود للسياسة النقدية في حفز النمو الاقتصادي ببعض الدول العربية.

### 3. الأوضاع النقدية والمصرفية

يتطلب الاستقرار الاقتصادي على صعيد الأوضاع النقدية تحقيق الاستقرار السعري، وتواجد هيكل أسعار فائدة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، وتنظيم كمية وأسعار وشروط الائتمان بشكل يدعم النمو الاقتصادي ويحول دون تركيز وتراكم مخاطر الائتمان وخاصة فيما يتعلق بالقطاعات الأكثر عرضة للتقلبات، واستخدام أدوات السياسة النقدية وفقاً لما تسمح به نظم أسعار الصرف المتبعة لمواجهة التقلبات في النمو الاقتصادي في الأجل القصير وخفض التقلبات في أسعار الصرف بما يدعم الاستقرار الاقتصادي ويعزز التنافسية الدولية.

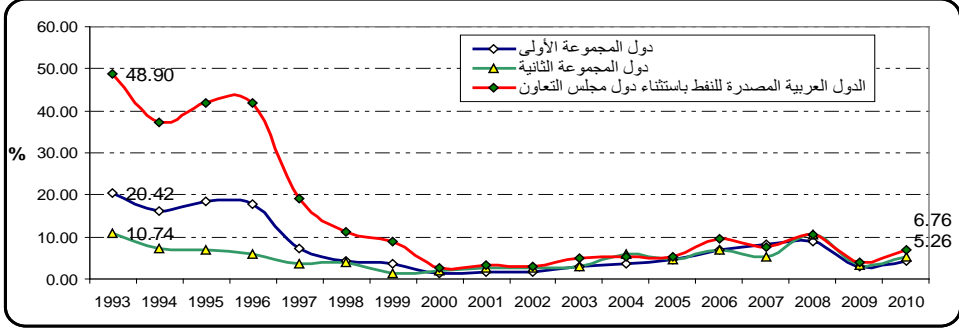
(21) تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن نسبة الدين العام الداخلي للناتج المحلي الإجمالي تفوق الحدود الآمنة المتعارف عليها في كل من مصر ولبنان نتيجة استمرار تحقيق الموازنة العامة للدولة في هاتين الدولتين لعجوزات سنوية بسبب ارتفاع مستويات الإنفاق العام الموجه لدعم شبكات الحماية الاجتماعية ودعم أسعار السلع والخدمات الأساسية.

فعلى صعيد الاستقرار السعري، عانت الدول العربية خلال الفترة (1990-1997) من ازدياد الضغوط التضخمية وارتفاع تكاليف المعيشة بمعدلات أعلى بكثير من معدلات نمو الدخل الحقيقي. فقد ساهمت أزمة الخليج الثانية وما نجم عنها من زيادة في الإنفاق والتوسع النقدي في ارتفاع معدلات التضخم بدول مجلس التعاون الخليجي. كما ترتب عن تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي خلال النصف الثاني من التسعينات ارتفاع أسعار العديد من السلع والخدمات في بعض الدول العربية كالسودان وسورية ومصر. كذلك عملت الضغوط الناتجة عن التوسع في مستويات السيولة المحلية وارتفاع العجوزات في الموازنات الحكومية على ارتفاع التضخم في الدول النفطية مثل الجزائر، والعراق، والسعودية والكويت. وإزاء هذه التطورات تبنت معظم الدول العربية سياسات نقدية إنكماشية لخفض معدلات نمو السيولة المحلية لاحتواء معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار السعري وساعدها على ذلك الإصلاحات المالية التي استهدفت تقليل عجز الموازنات وتمويلها من مصادر حقيقية.

وخلال الفترة (2000-2005) وعلى الرغم من الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع العائدات النفطية واصلت معدلات التضخم اتجاهها نحو الانخفاض، غير أن الفترة (2006-2008) شهدت اتجاه معدلات التضخم نحو الارتفاع في عدد من الدول العربية بفعل طفرة السيولة الناتجة عن استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وهو ما استلزم تدخل السلطات النقدية في الدول العربية لامتناس الفائض في السيولة وخاصة فيما يتعلق بزيادة صافي الأصول الأجنبية. كذلك ساهم الارتفاع المسجل في أسعار الغذاء على خلفية أزمة الغذاء العالمية في ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة (2008-2010)، إلا أن هذه المعدلات لا تزال في إطار الحدود المقبولة. ويشار في هذا الصدد إلى النجاح الذي حققته بعض الدول العربية المصدرة للنفط، بخلاف دول مجلس التعاون الخليجي في خفض معدلات التضخم ما بين العقدين بشكل ملحوظ، والتي تراجع من 30 بالمائة في المتوسط في الفترة الأولى إلى 6 بالمائة في المتوسط في الفترة الثانية، الشكل (9).

الشكل (9)

تطور معدلات التضخم في الدول العربية (1990-2010)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

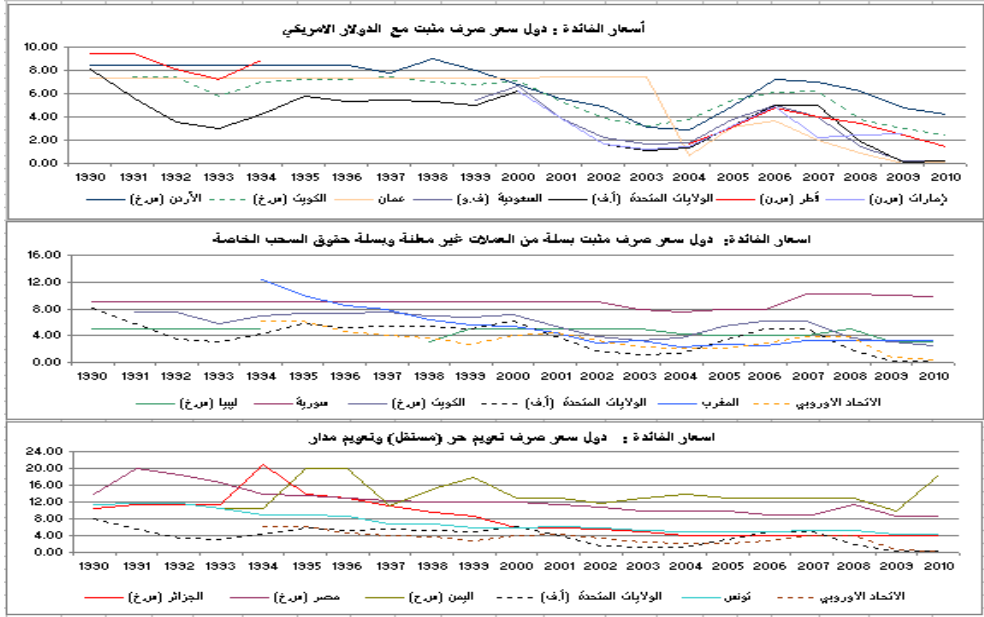
وفيما يتعلق بتواجد هيكل أسعار فائدة منسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية يلاحظ أن اتجاهات أسعار الفائدة في الدول العربية قد ارتبطت بشكل كبير بالتغيرات المسجلة في البيئة الاقتصادية المحلية والدولية بما يدعم سياسة سعر الصرف المتبعة. ففي الفترة الأولى (التسعينات) وفي ضوء توجه غالبية الدول العربية نحو تحرير أسعار الفائدة سجلت أسعار الفائدة ارتفاعاً نسبياً يعزى إلى عدة أسباب يذكر منها ارتفاع مستويات أسعار الفائدة في الدول التي تتبنى نظاماً ثابتاً لأسعار صرف عملاتها مقابل الدولار بما ينسجم مع الاتجاه العام لمستويات أسعار الفائدة الأمريكية التي سجلت بدورها مستويات مرتفعة نسبياً خلال التسعينات قبل أن تنخفض لمستويات قياسية خلال الفترة 2000-2003.

وبالنسبة للدول العربية ذات نظم أسعار الصرف الأكثر مرونة، فقد ساهمت إصلاحات المالية العامة مطلع التسعينات في تقليل العبء على السياسة النقدية مما أدى إلى تقليص علاوة المخاطر وتراجع أسعار الفائدة بداية من مطلع الألفية الثانية بما عزز من فرص النمو.

وتجدر الإشارة إلى أنه على صعيد دول المجموعة الأولى، وخاصة فيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي والتي أعلنت اعتمادها رسمياً الدولار مئبئاً مشتركاً لعملاتها ابتداءً من يناير من عام 2003، سجلت كل من البحرين والسعودية أعلى معدلات ارتباط ما بين أسعار الفائدة المحلية وأسعار الفائدة الأمريكية بمعامل ارتباط يفوق 0.90 لكل منهما. في المقابل سجلت الدول النفطية الأخرى التي تتبنى نظم تثبيت لأسعار الصرف بسلة من العملات أو بوحدات حقوق السحب الخاصة معدلات ارتباط أقوى بالفائدة الأوروبية بمعامل ارتباط بلغت 0.75 في الجزائر و0.60 في ليبيا، الملحق رقم (7) .

### الشكل (10)

#### تطور أسعار الفائدة الرسمية في الدول العربية مقارنة بأسعار الفائدة الأمريكية والأوروبية (1990-2010)



س.خ: سعر الخصم، س.ن: سعر الفائدة في سوق النقود، ف.و: سعر الفائدة على الودائع.  
المصدر: صندوق النقد الدولي.



أما بالنسبة لدول المجموعة الثانية والتي يتبنى معظمها نظاماً للتعويم الحر أو المدار للحفاظ على تنافسية صادراتها، فقد ارتبطت التغيرات في أسعار الفائدة بها خلال العقدين الماضيين بالتغيرات في أسعار الفائدة الأوروبية في كل من مصر وتونس والمغرب ولبنان، على ضوء أهمية الاتحاد الأوروبي كشريك تجاري رئيسي لعدد من هذه الدول. وقد اتسمت الفترة الثانية بانخفاض مستويات التقلبات في أسعار الفائدة في عدد من الدول العربية وهو ما ساعد على إتاحة المناخ المواتي لنمو أنشطة القطاع الخاص وخفض تقلبات النشاط الاقتصادي ومن ثم تعزيز الاستقرار الاقتصادي، الشكل (10).

وفيما يتعلق بدور السياسة النقدية في تنظيم الائتمان والحد من تركيز المخاطر الائتمانية بالشكل الذي يدعم النمو الاقتصادي فقد عملت السلطات النقدية في العديد من الدول العربية على استخدام أدوات السياسة النقدية المتنوعة لحفز الائتمان وتحسين شروط منحه وخاصة فيما يتعلق بالائتمان الموجه للقطاع الخاص وذلك من خلال تحرير أسعار الفائدة وتبني سياسات لتمويل العجز الحكومي من موارد حقيقية وغيرها من السياسات الأخرى التي ساعدت على التوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص خلال الفترة الثانية.

وخلال العقد الأول من الألفية ساهم استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية وتزايد الإيرادات النفطية في طفرة السيولة النقدية لدى المصارف العاملة في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط ومنها بوجه خاص المصارف العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي. كذلك امتدت طفرة السيولة نسبياً إلى المصارف العاملة في عدد من الدول العربية الأخرى، في ظل زيادة التدفقات المالية المتجهة إليها من الخارج والزيادة في تحويلات العاملين<sup>(22)</sup>، وهو ما ساعد بشكل كبير على التوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص.

(22) د. جمال زروق وآخرون (2009)، "أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية"، صندوق النقد العربي، سبتمبر.

وسجلت مصارف دول مجلس التعاون أعلى زيادة في نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مع ارتفاعه من نحو 36 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات إلى نحو 49 بالمائة في العقد الأول من الألفية، كذلك ارتفعت النسبة بدول المجموعة الثانية من 41 بالمائة إلى 51 بالمائة في حين تراجع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالدول النفطية بخلاف دول مجلس التعاون من 13 بالمائة من الناتج في إلى 10 بالمائة<sup>(23)</sup>.

## جدول رقم (2)

تطور الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية خلال الفترتين الأولى والثانية

نسبة مئوية	المجموعات	(1999-1995)	(2010-2000)
دول مجلس التعاون الخليجي	35.58	48.62	
دول نفطية أخرى	12.71	10.00	
دول غير نفطية	41.37	51.45	

المصدر: البنك الدولي، قاعدة مؤشرات التنمية الدولية.

<sup>(23)</sup> من الأهمية بمكان عند استعراض التطورات المتعلقة بنسبة الودائع للناتج المحلي ونسبة الائتمان للناتج المحلي ملاحظة تباين مؤشرات القطاع المصرفي بشكل كبير بين دول المجموعة الأولى نظراً لاختلاف مستويات تطور القطاع المصرفي في كل منها، حيث يمكن إبراز مؤشرات الأداء ضمن المجموعة الأولى لدول مجلس التعاون الخليجي والتي حقق القطاع المالي بها تقدماً كبيراً خلال الفترة الثانية مدفوعاً بطفرة السيولة الناتجة عن الارتفاع التدريجي في أسعار النفط كذلك استفاد القطاع المالي بتلك الدول بشكل ملموس من سياسات تحرير النشاط الاقتصادي والانفتاح على الخارج في تقديم خدمات مالية متطورة بما يتناسب مع الزيادات المسجلة في مستويات الدخل بدول المجلس. فيما لا يزال القطاع المالي في الدول النفطية الأخرى يتسم بهيمنة القطاع العام على النشاط المالي وصغر حجم المصارف العاملة فيه كذلك لا يزال تقديم الخدمات المصرفية وقيام المصارف بدور الوساطة المالية في هذه الدول أقل تطوراً. وفيما يتعلق بالمجموعة الثانية والتي تضم الدول العربية غير النفطية التي تعتبر دولاً ذات موارد مالية محدودة، غير أن اقتصاداتها متنوعة، تتمتع هذه المجموعة بمستوى تطور وعمق مالي مقبول مقارنة مع الدول النامية متوسطة الدخل في العالم.

ولقد توجه الجزء الأكبر من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في عدد من دول المجموعة الأولى وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي إلى القروض الاستهلاكية والعقارية وقروض تمويل عمليات شراء الأسهم والتي سجلت النصيب الأكبر من القروض الممنوحة الأمر الذي أدى إلى طفرة في أسعار العقارات والأوراق المالية بهذه الدول وعمل على تكوين فقاعات في أسعار الأصول وتركز واضح لمخاطر الائتمان. في المقابل اتجه الجزء الأكبر من الائتمان بدول المجموعة الثانية لتمويل المشروعات التجارية والصناعية والخدمية.

ولقد صاحب ارتفاع نسب القروض والتسهيلات المصرفية في عدد من الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية تزايد معدلات انكشاف العديد من البنوك العربية على المخاطر الناتجة عن التصحيح المتوقع في أسعار الأصول السابقة وخاصة على ضوء التداعيات المترتبة على الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من تراجع معدلات النشاط الاقتصادي وانفجار فقاعات أسعار الأصول وتراكم الديون المتعثرة.

وقد دفعت هذه التطورات السلطات النقدية في العديد من الدول العربية إلى التدخل وتبني حزمة مكثفة من السياسات لتعزيز سلامة القطاع المالي العربي، حيث تم تحديد سقف لنسب القروض والتسهيلات إلى الودائع في كل من عمان والكويت والإمارات، وسقف على تمويل بعض الأنشطة من إجمالي الائتمان الممنوح للحيلولة دون التركيز القطاعي لمخاطر الائتمان، وكذلك تعليمات صارمة للبنوك للحد من تركيز التسهيلات الائتمانية في عدد محدود من العملاء، وخفض مستويات القروض المتعثرة وزيادة مخصصات تغطيتها. وواكب ذلك جهود رقابية وإشرافية عالية النطاق لضمان صلابة القطاع المالي العربي وزيادة مستويات توافقه مع المتطلبات والمعايير الدولية لسلامة القطاع المالي ومن أهمها معايير بازل 2 وبازل 3 من خلال عدد من الإجراءات التي استهدفت تعزيز معدلات كفاية رأس المال ومستويات السيولة بالبنوك العربية لمواجهة أية أزمات محتملة.

وبالرجوع لبعض مؤشرات السلامة المصرفية التي يقترحها صندوق النقد الدولي للوقوف على مدى سلامة وصلابة القطاع المصرفي العربي، نلاحظ أن القطاع المصرفي العربي قد شهد في العقد الأول من الألفية تطوراً ملموساً على صعيد تعزيز القواعد الرأسمالية للبنوك وتحسين جودة الأصول. فقد شهد معدل كفاية رأس المال للموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية تحسناً ملحوظاً في العديد من المصارف العربية خلال العقد الأول من الألفية، وهو ما ساعد على ارتفاع معدل كفاية رأس المال للموجودات المرجحة بالمخاطر في غالبية الدول العربية إلى ما يفوق النسبة المحددة بمعايير بازل 2 والبالغة 8 بالمائة، حيث ارتفع هذا المعدل إلى نحو 15 بالمائة في غالبية الدول العربية باستثناء السودان ولبنان والمغرب وموريتانيا بنهاية عام 2010. كذلك تراجعت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض بشكل ملحوظ في عدد من المصارف العربية وبخاصة فيما يتعلق بمصارف دول مجلس التعاون إلى أقل من 10 بالمائة من إجمالي محفظة القروض، فيما لا تزال نسبة القروض المتعثرة كبيرة في بعض الدول العربية الأخرى مثل موريتانيا وليبيا والسودان واليمن بمعدلات تفوق 20 بالمائة في كل من السودان وموريتانيا.

ولكن وعلى الرغم من تحقيق الدول العربية لتقدم ملحوظ على صعيد معدل كفاية رأس المال وخفض مستويات القروض المتعثرة، إلا أن القطاعات المصرفية في بعض الدول العربية لا تزال تعاني من تركيز مخاطر الائتمان في عدد من القطاعات الأكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية كما لا تزال التسهيلات الائتمانية في بعض الدول العربية تتركز في عدد محدود من العملاء بما قد يعرض النظام المصرفي للمخاطر النظامية.

أما فيما يتعلق بدور القطاع المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي فيلاحظ أنه لا يزال يقوم بدور محدود في تمويل النمو الاقتصادي حيث أن معظم تسهيلات قصيرة الأجل وموجهة بشكل رئيسي لتمويل التجارة والقروض الشخصية وممنوحة غالباً للشركات الكبيرة، ولا تفي

باحتياجات التمويل متوسط وطويل المدى للشركات المختلفة نظراً لهيمنة قطاع المصارف التجارية على الجزء الأكبر من التمويل الممنوح للقطاع الخاص في معظم الدول العربية ووجود بعض أوجه القصور فيما يتعلق بالبنية التحتية للقطاع المصرفي في عدد من الدول العربية وخاصة فيما يتعلق بنظم الاستعلام الائتماني ونظم حماية حقوق الدائنين والمودعين ونظم الرهونات والإقراض المضمون إلى جانب ضعف مستويات المنافسة بين البنوك.

أما فيما يتعلق بدور السياسة النقدية في حفز النشاط الاقتصادي فيلاحظ في هذا الصدد الاستقلالية المحدودة للسياسة النقدية في بعض الدول العربية في حفز النشاط الاقتصادي حيث يتبنى ما يزيد عن نصف عدد الدول العربية سياسة سعر صرف ثابت لعملاتها مقابل الدولار أو مقابل سلة من العملات الأخرى، وهو ما يجعل السياسة النقدية تستهدف بشكل أساسي الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة المحلية كهدف نهائي للسياسة النقدية، وهو ما يحول نسبياً دون ضمان استقلالية السياسة النقدية في تلك الدول وتفعيل دورها في حفز النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، وفقاً لمأزق المشكلة ثلاثية الأبعاد Impossible Trinity والذي يعني اقتصادياً صعوبة تحقق ثلاثة أهداف اقتصادية في آن واحد، وهي: استقلالية السياسة النقدية، وحرية انتقال رؤوس الأموال، واستقرار سعر الصرف، حيث يجب التخلي عن أحد هذه الأهداف لتحقيق الهدفين الآخرين.

ففي حالة اختيار الدولة لسياسة سعر الصرف الثابت ومع حرية انتقال رؤوس الأموال تفقد السياسة النقدية استقلاليتها وتصبح مسايرة للتغيرات في السياسة النقدية للدولة المصدرة لعملة التثبيت، وهو ما يجعل السياسات النقدية تعمل وبشكل مستمر على امتصاص أثر التغيرات التي من شأنها التأثير على مستويات السيولة المحلية لإبقاء قيمة العملة المحلية ثابتة مقابل العملة المستهدفة مع عدم قدرة صانعي السياسات على استخدام سياسة سعر الفائدة كمحفز للنمو الاقتصادي في الأجل القصير.

أما فيما يتعلق بخفض التقلبات في أسعار الصرف لتعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم التنافسية الدولية، فقد عملت السياسات النقدية الهادفة إلى إصلاح نظم الصرف على استقرار أسعار صرف العديد من العملات العربية وانخفاض مستويات تقلباتها، حيث شهدت مستويات التقلبات في أسعار صرف العملات العربية تراجعاً ملموساً في خمسة عشر دولة عربية في الفترة (2005-2010) مقارنة بالفترة (2000-2004). من جانب آخر فقد ساعدت تلك الإصلاحات المنفذة على تعزيز القيمة الحقيقية لعدد من العملات العربية وهو ما ظهر واضحاً خلال النصف الثاني من العقد الأول من الألفية الجديدة حيث سجل سعر الصرف الحقيقي الفعال لنحو 12 عملة عربية تحسناً ملحوظاً خلال الفترة (2005-2010) مقارنة بالمستويات المسجلة خلال الفترة (2000-2004) بما يشير إلى ارتفاع مستويات تنافسية هذه الدول، وهو ما ساعد في مجمله على تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

يتضح مما سبق أن السياسة النقدية في الدول العربية قد عملت بشكل كبير على تحقيق الاستقرار السعري<sup>(24)</sup> واستقرار أسعار الصرف<sup>(25)</sup> وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم للتطورات الاقتصادية المحلية والدولية بما يعزز الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية، إلا أن دورها فيما يتعلق بالحد من مخاطر التوسع المفرط في السيولة لم يكن معززاً للاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الثانية، حيث لم يتم اتخاذ الإجراءات الملائمة لتقوية القواعد الرأسمالية للمصارف العربية والحيلولة دون تركيز مخاطر الائتمان إلا بعد وقوع بعض الأزمات المالية، كما أن دورها في مواجهة التقلبات الاقتصادية لا يزال محدود نسبياً وخاصة في الدول التي تتبع نظم صرف ثابتة.

<sup>(24)</sup> يلاحظ أنه على الرغم من نجاح الدول العربية في خفض معدلات التضخم خلال العقد الماضيين إلا أن معدلات التضخم في بعض الدول العربية قد شهدت مستويات تقلبات مرتفعة خلال الفترة الثانية، وهو ما يعزى إلى الارتفاعات الكبيرة في المستوى العام للأسعار الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وأسعار السلع الغذائية الرئيسية بنهاية العقد الماضي. فعلى مستوى الدول شهدت معدلات التضخم في كل من الإمارات وقطر وليبيا واليمن ومصر وسوريا تقلبات ملحوظة خلال الفترة الثانية. من جانب آخر من ارتفعت معدلات التضخم في كل من مصر والسودان واليمن بنهاية الفترة الثانية لما يفوق العشرة بالمائة وهو ما قد يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي.

<sup>(25)</sup> مع وجود بعض الاستثناءات التي تتعلق بارتفاع مستويات التقلبات في أسعار الصرف في كل من سوريا وتونس خلال الفترة الثانية.

#### 4. الأوضاع الخارجية

يعني الاستقرار الاقتصادي على صعيد الأوضاع الخارجية 1. تنوع الهياكل التصديرية، 2. تحقيق فائض / عجز مقبول في موازين المعاملات الجارية لا يتجاوز على سبيل المثال 4 بالمائة من الناتج، 3. تنظيم المعاملات الرأسمالية بشكل يكفل جذب المزيد من انتقالات رؤوس الأموال المعززة للاستقرار الاقتصادي ومن أهمها الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحد من انتقالات رؤوس الأموال قصيرة الأجل المرتبطة بمستويات أعلى من المخاطر. و4. خفض معدلات الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي وتعزيز الاحتياطات الدولية بما يكفل تغطية ملائمة للواردات بالأشهر بين 3-6 أشهر.

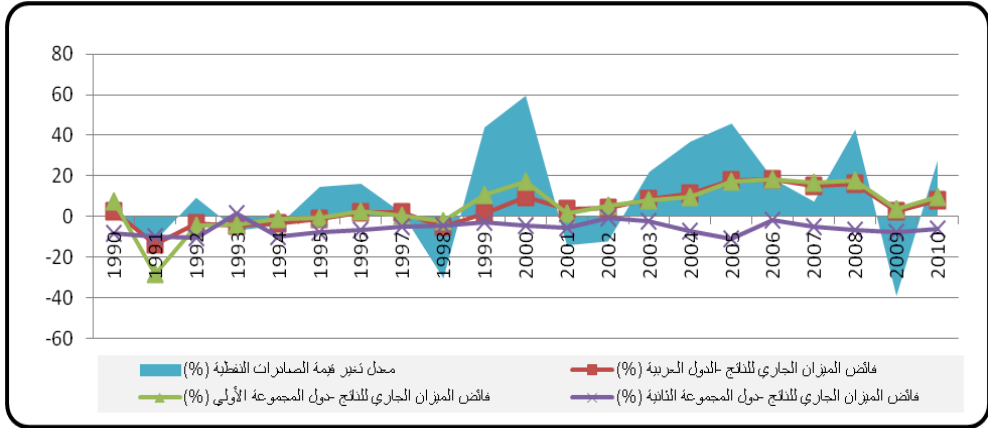
فعلى صعيد التنوع في الهياكل التصديرية، تعاني العديد من الدول العربية من التركيز السلعي للتجارة الخارجية بما يعرض الموازين التجارية وحصيلة النقد الأجنبي المتدفقة لهذه الدول لتقلبات حادة بسبب التغيرات في اتجاهات النمو الاقتصادي العالمي وشروط التبادل الدولية. فعلى صعيد التركيز النوعي تسيطر الصادرات النفطية على نحو 70 بالمائة من مجمل الصادرات العربية، الأمر الذي زاد من حدة ارتباط التوازنات الداخلية والخارجية في عدد كبير من الدول العربية بأداء الصادرات النفطية.

أما فيما يتعلق بتوازن موازين المعاملات الجارية فقد تأثرت الأوضاع الخارجية للدول العربية كمجموعة سلباً خلال الفترة الأولى بالتراجع المستمر في أسعار النفط وسجلت معظم الدول العربية عجوزات في موازينها الجارية خلال الفترة أدت إلى ارتفاع مستويات الدين العام الخارجي بشكل ملحوظ وتراجع مستويات الاحتياطات الرسمية. في المقابل تعتبر الفترة الثانية مميزة للدول العربية كمجموعه نظراً لعدد من العوامل من أهمها تحسن عائدات الصادرات النفطية وارتفاع متحصلات قطاع الخدمات نتيجة لتحسن نشاط السياحة في عدد من الدول العربية مثل مصر وتونس والمغرب، وحرص بعض الدول العربية على ترشيد وارداتها رغم ارتفاع صادراتها النفطية.

وقد أدت هذه التطورات إلى تسجيل الدول العربية كمجموعة لفوائض في موازين المعاملات الجارية خلال الفترة الثانية بلغت مستويات قياسية مقارنة بالفترة الأولى، حيث تحولت من عجز بلغت نسبته 2.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الأولى إلى فائض بلغت نسبته 10.5 بالمائة خلال الفترة الثانية، الشكل (9).

### الشكل (9)

نسبة عجز / فائض الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي  
ومعدل التغير السنوي في حصيدا الصادرات النفطية خلال الفترة (1990-2010)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

أما على مستوى مجموعات الدول العربية فلا يزال بعض الدول العربية يعاني من اختلالات خارجية (تتمثل في تحقيق بعضها لفوائض أو عجوزات كبيرة في الميزان الجاري نسبةً للناتج المحلي الإجمالي) بما يعكس وجود فجوات تمويلية في تلك الدول. فباستخدام المعيار المستخدم من قبل مجموعة دول العشرين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي يقضي بضرورة ألا تتعدى نسبة الفائض/العجز في موازين الحسابات الجارية مستوى 4 بالمائة من



الناتج. یلاحظ تحقق غالبیة دول المجموعة الأولى لفوائض ضخمة فی الموازین الجاریة بمستویات تجاوزت 4 فی المائة بهامش كبیر، وهو ما یعنی استمرار تدفق المزید من رؤوس الأموال المحلیة للاستثمار بالخارج (نظراً لقصور الاستثمارات المحلیة عن استیعاب الزیادة فی المدخرات المحلیة) مع ما تتعرض له هذه التدفقات من مخاطر التقلبات فی الأسواق العالمیة.

فی المقابل تعدت نسبة العجز للناتج المحلی الإجمالي الحدود الآمنة<sup>(26)</sup> فی دولتین من دول المجموعة الثانیة وهما موریتانیا ولبنان، ودولة واحدة من دول المجموعة الأولى وهی السودان، وذلك نتیجة قصور المدخرات المحلیة عن تمويل الاستثمارات المحلیة، وهو ما عمل علی زیادة معدلات الدین الخارجي وخفض مستویات تغطية الاحتیاطات الخارجیة للواردات بالأشهر. فقد سجلت هذه الدول الثلاث أعلى مستویات للدین العام الخارجي علی مستوى الدول العربیة كنسبة للناتج المحلی بلغت 91.4 فی المائة و51.7 فی المائة و51.6 فی المائة علی التوالي، وتراجعت معدلات تغطية الاحتیاطات الخارجیة للواردات بالأشهر فی موریتانیا والسودان لتسجل أدنى المستویات علی صعيد الدول العربیة حیث بلغت نحو 1.7 شهر فی موریتانیا و0.9 شهر فقط فی السودان وهو ما ینخفض دون المستویات الدولیة الآمنة المتعارف علیها (بما یتراوح بین 3 و6 أشهر).

أما فیما یتعلق بتنظیم التدفقات الرأسمالیة بشكل یعزز الاستقرار الإقتصادي، فقد شهدت الدول العربیة فی نهاية التسعینات وخلال الفترة الثانیة منها تزايد ملحوظ فی التدفقات الرأسمالیة الخاصة نتیجة عدة عوامل من أهمها تحسن المناخ الاستثماری والجدارة الائتمانیة

<sup>(26)</sup> هذا ویشار إلى وجود عدد من العوامل التي لعبت دوراً مهماً فی التخفیف من حدة الاختلالات المسجلة فی موازین مدفوعات الدول المستوردة للنقط خلال العقد الأول من الألفية ومن أهمها الفوائض المحققة فی میزان الخدمات والدخل وارتفاع الفائض فی صافي تحویلات العاملین بالخارج وخاصة فیما یتعلق بتحويلات العاملین فی المجموعة الأولى.

لعدد من الدول العربية وتسارع وتيرة الخصخصة وتطور الأسواق المالية العربية. ولقد عززت هيكلية التدفقات الرأسمالية إلى الدول العربية والتي تتسم بارتفاع الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من مقومات الاستقرار الاقتصادي للدول العربية مع ارتفاع الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (التي ترتبط بمستويات أقل من التقلبات مقارنة بالتدفقات المرتبطة باستثمارات الحافظة) إلى نحو 40 بالمائة في المتوسط من إجمالي التدفقات خلال الفترة الثانية.

في المقابل ارتبطت تدفقات استثمارات الحافظة بقدر كبير من التقلب بنهاية الفترة الثانية على خلفية تداعيات الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من انكماش في أسواق الائتمان العالمية وتراجع أسواق المال وتشدد في مستويات المخاطر المقبولة من المستثمرين. فقد خسرت البورصات العربية مجتمعة مع منتصف عام 2009 ما قيمته أكثر من 600 مليار دولار خلال عام واحد، أي ما نسبته 44 في المائة من القيمة السوقية الإجمالية لهذه الأسواق<sup>(27)</sup>.

أما فيما يختص بخفض معدلات الدين الخارجي وتعزيز الاحتياطات الرسمية لتحقيق تغطية ملائمة للواردات بالأشهر، فقد مكن الفائض المسجل في موازين المدفوعات الجارية لمجموع الدول العربية خلال الفترة الثانية وارتفاع مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر دول المنطقة من خفض مستويات الدين العام الخارجي، حيث تراجعت المديونية الخارجية العربية بشكل ملحوظ من 73 بالمائة خلال عام 1995 إلى 21.6 بالمائة بنهاية الفترة الثانية نتيجة تحسن الأوضاع المالية الداخلية والخارجية لعدد كبير من الدول العربية، وقيام بعض الدول العربية مثل الجزائر والأردن بالسداد المبكر لجزء من مديونياتها الخارجية. كذلك ساهمت هذه التطورات في تعزيز الاحتياطات الرسمية العربية بشكل ملحوظ لتغطي نحو 14 شهر

<sup>(27)</sup> صندوق النقد العربي، (2010). "تقرير التدفقات المالية إلى الدول العربية على ضوء الأزمة المالية العالمية"، الدورة الأولى لمجلس وزراء المالية العرب.

من الواردات خلال الفترة الثانية مقارنة بنحو 5.6 شهر من الواردات خلال الفترة الأولى. وقد ساعدت هذه التطورات في مجملها في تعزيز الاستقرار الاقتصادي على صعيد الأوضاع الخارجية للدول العربية.

ويتضح مما سبق أن الدول العربية قد استفادت خلال الفترة الثانية من تحسن أسعار النفط والزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة قبل عام 2008 في تعزيز الاستقرار الاقتصادي على صعيد الأوضاع الخارجية وهو ما مكنها من زيادة الاحتياطات الأجنبية وخفض معدلات الدين العام الخارجي، إلا أن استدامة الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل يتطلب مستويات تنوع أكبر للهياكل التصديرية وتطوير الأسواق المالية العربية لتوسيع القاعدة الاستثمارية والتمويلية في الاقتصادات العربية ورفع مستويات قدرتها على جذب رؤوس الأموال وامتصاص أثر التقلبات في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

#### رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

تناولت الدراسة بالتحليل ملاح الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية ومدى استيفاء أداء اقتصاداتها للمعايير المستخدمة دولياً والتي تضمن تحقيق الاستقرار في جوانب الاقتصاد الكلي، على صعيد النمو الاقتصادي وأوضاع المالية العامة والأوضاع النقدية والقطاع الخارجي. ولأغراض التحليل صنفت الدراسة الدول العربية إلى مجموعتين، دول نفطية ودول غير نفطية، واستخدمت الدراسة تحليل مقارن لتقييم الاستقرار خلال الفترة الأولى تغطي (1990-1999) والفترة الثانية تغطي (2000-2010).

وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات من أبرزها ما يلي:

- تمكنت الدول العربية كمجموعة من تحقيق أوضاع اقتصادية مستقرة نسبياً رغم الأزمات والصدمات التي واجهتها خلال الفترة الثانية. فعلى صعيد النمو الاقتصادي، تأثرت الاقتصادات العربية بشكل أكبر بعدد من التقلبات خلال الفترة الثانية إلا أن تعافي الاقتصادات العربية من هذه التقلبات كان أسرع خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، وهو ما يشير إلى الدور الذي لعبته السياسات الاقتصادية المختلفة التي تبنتها الدول العربية لتعزيز الاستقرار على المديين القصير والمتوسط.
- رغم ارتفاع وتيرة النمو في الدول العربية خلال الفترة الثانية إلا أن النمو المحقق لم يكن شاملاً، بمعنى أنه لم يُساعد على خفض معدلات البطالة بين العقيدين ولم يصاحبه عدالة في توزيع الدخل والفرص الاقتصادية وهو ما يهدد الاستقرار الاقتصادي للدول العربية على المدى الطويل.
- تمكنت الدول العربية كمجموعه خلال الفترة الثانية من تحسين أوضاع الموازنات العامة حيث نجحت في خفض مستويات العجز في الموازنات الحكومية والدين العام الداخلي لتبقى في الحدود الأمانة المتعارف عليها وهو ما يعزى إلى الإصلاحات المالية العديدة التي تم تبنيها على صعيد الإيرادات والنفقات العامة، إلا إن استمرار مسانيرة السياسة المالية للدورة الاقتصادية في العديد من الدول العربية يحول دون تعزيز دور السياسة المالية في مواجهة التقلبات الاقتصادية.
- نجحت السياسة النقدية المطبقة في الدول العربية خلال الفترة الثانية بشكل كبير في تحقيق الاستقرار السعري واستقرار أسعار الصرف وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم للتطورات الاقتصادية المحلية والدولية بما يعزز الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية. إلا أن دور السياسة النقدية فيما يتعلق بالحد من مخاطر التوسع المفرط في السيولة خلال

الفترة الثانية لم يكن معزراً للاستقرار الاقتصادي، حيث لم يتم اتخاذ الإجراءات الملائمة لتقوية القواعد الرأسمالية للمصارف والحد من تركيز مخاطر الائتمان إلا بعد وقوع بعض الأزمات المالية، كما أن دورها في مواجهة التقلبات الاقتصادية لا يزال محدوداً بسبب تبني عدد من الدول العربية لنظم أسعار الصرف الثابتة.

- تمكنت الدول العربية كمجموعة من تحقيق تحسن ملحوظ في أوضاع موازين معاملاتها الخارجية خلال الفترة الثانية نتيجة تحسن أسعار النفط وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما مكنها من خفض معدلات الدين العام الخارجي بشكل ملحوظ وزيادة احتياطات النقد الأجنبي.

وبناءً على هذه الاستنتاجات وعلى ضوء التحديات التي تواجهها الدول العربية في المرحلة الراهنة تقترح الدراسة بعض التوصيات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي العربي:

- صياغة استراتيجيات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي تقوم على زيادة مستويات تنوع الاقتصادات العربية ورفع وتيرة النمو وضمان عدالة توزيع الدخل والفرص الاقتصادية على شريحة أوسع من السكان من خلال دعم قطاعات التعليم والصحة والتشغيل لتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

- إعادة النظر في توجهات وخطط التنمية الاقتصادية بما يسمح بدور أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وهو ما يستلزم توفير التمويل الملائم لأنشطة القطاع الخاص ووجود إطار مؤسسي داعم للنمو وتهيئة مناخ الأعمال لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

- العمل على زيادة مستويات مرونة استجابة السياسة المالية للصدمات وقدرتها على مواجهة التقلبات من خلال تبني سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية، وهو ما يستلزم الاستمرار في الإصلاحات الهادفة إلى رفع كفاءة نظم الموازنة العامة وتبني سياسات لتنويع الإيرادات وترشيد الإنفاق العام وإصلاح نظم الدعم لاستهداف الفئات المستحقة بما يسمح بخفض مستويات العجز المالي والدين العام لتوفير الحيز اللازم لخيارات السياسة Policy Space لمواجهة التقلبات الاقتصادية.
- ربط برامج الموازنات العامة بخطط التنمية الاقتصادية والتحول باتجاه موازنات الأداء لتوفير المزيد من الموارد ورفع مستويات كفاءة الإنفاق العام وتوجيهه بالأساس إلى القطاعات التي من شأنها رفع مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية بما يساعد على توفير الموارد اللازمة للإنفاق على مجالات البنية التحتية والتعليم والصحة وتقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخل.
- الاستمرار في تبني سياسات نقدية تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي وخفض معدلات التضخم والتقلبات في أسعار الصرف والفائدة لتوفير بيئة معززة للاستقرار الاقتصادي، مع إتاحة قدرأ أكبر من المرونة لسياسات أسعار الصرف بما يسمح بامتصاص التقلبات الاقتصادية وإتاحة هامش أكبر من الاستقلالية للسياسة النقدية وفقاً لما تسمح به نظم أسعار الصرف المتبعة.
- العمل على تبني سياسات تستهدف زيادة مستويات تنافسية الصادرات العربية وزيادة مستويات تنوعها واتجاهاتها الجغرافية وترشيد الواردات الاستهلاكية لتوفير المزيد من الموارد من النقد الأجنبي بما يدعم خطط التنمية الاقتصادية ويعزز التوازنات الخارجية وخفض فجوة الموارد المحلية في عدد من الدول العربية. وكما يتسنى تحقيق ما سبق

يتعين على الدول العربية الاتجاه بشكل أكبر إلى إقامة مؤسسات حديثة وشفافة تشجع المساءلة والحوكمة الرشيدة وتعمل على تطوير مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية التي تمكن من رفع معدلات النمو ونقل التكنولوجيا وزيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية.

- الاستفادة من التعاون الإقليمي والدولي لتوفير الموارد اللازمة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي العربي ودفع النمو في هذه المرحلة الحرجة على ضوء التقديرات التي تفيد بارتفاع الاحتياجات التمويلية للدول المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أكثر من 50 مليار دولار في عام 2012. فعلى الصعيد العربي من المؤمل أن يكون للتطورات العالمية والإقليمية دوراً مهماً في رفع مستوى العلاقات الاقتصادية العربية البينية.

## المراجع

### مراجع باللغة العربية:

أحمد بدوي، 2011، "برامج إصلاح الموازنات العامة في الدول العربية الجهود والتحديات"، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، ص:8.

أحمد الصفتي وآخرون، 2003، "التقلبات الاقتصادية الكلية في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، أبوظبي.

البنك الدولي، 2011، قاعدة بيانات "مؤشرات التنمية العالمية".  
-----، 2011، "تقرير أداء الأعمال"، يونيو..

جمال زروق وآخرون، 2009 "أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية"، صندوق النقد العربي.

محمد الحاج، 2008، "دور إصلاحات المالية العامة في الدول العربية ودور صندوق النقد العربي في مساندتها"، دراسات اقتصادية، العدد 7 صندوق النقد العربي، أبوظبي.

صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، أعداد متفرقة.

صندوق النقد الدولي، 2011، قاعدة بيانات الأسعار العالمية.  
-----، 2011، "تقرير الاستقرار المالي العالمي"، سبتمبر.

صندوق النقد العربي، 2010، "تقرير التدفقات المالية إلى الدول العربية على ضوء الأزمة المالية العالمية"، الدورة الأولى لمجلس وزراء المالية العرب.

ماجد المنيف، 2009 "صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية"، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 129.



Al Moneef M., 2006, "The Contribution of Oil Sector to Arab Economic Development", OPEC Fund for International Development, Pamphlet Series 34, Vienna.

Briguglio L, et. al, 2008, "Economic Vulnerability and Resilience: Concepts and Measurements", United Nation University, World Institute for Development Economics Research, Research paper No. 2008/55, May.

International Monetary Fund, 2011, "How the IMF promotes global economic stability", Fact sheet, August, available at: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/globstab.htm>

-----, 2010, "The IMF-FSB Early Warning Exercise: Design and Methodological Kit", September.

International Monetary Fund (2011). 'Global Financial Stability Report', September.

Khan, M. & Abdel S., 2000, "Threshold Effects in the Relation between Inflation and Growth", International Monetary Fund working paper 00/78, Washington.

ملحق (1) : متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية  
وأسعار النفط الخام  
2010-1990

متوسط معدل النمو الحقيقي للاقتصاد العربي (%) **	متوسط سعر النفط الخام (دولار أمريكي) *	السنوات
7.18	23.19	1990
5.54	20.20	1991
4.19	19.25	1992
2.69	16.75	1993
3.45	15.66	1994
2.86	16.75	1995
4.59	20.46	1996
3.32	18.64	1997
4.96	11.91	1998
2.53	16.56	1999
<b>4.13</b>	<b>17.94</b>	<b>متوسط (1999-1990)</b>
3.92	27.39	2000
1.93	23.00	2001
1.81	22.81	2002
5.69	27.69	2003
6.95	37.66	2004
5.85	50.04	2005
5.71	58.30	2006
5.37	64.20	2007
6.31	91.48	2008
2.94	53.48	2009
3.97	71.21	2010
<b>4.59</b>	<b>47.93</b>	<b>متوسط (2010-2000)</b>

\* (خام دبي، برنت بريطانيا، غرب تكساس).

\*\* محسوبة استناداً لبيانات الناتج بالدولار الأمريكي وبأسعار الثابتة لسنة أساس 2000=100.

ملحق (2) : متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي  
لمجموعات الدول العربية بالأسعار الثابتة  
لسنة أساس 2005=100، وبسعر صرف حقيقي (2005)

معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي للفترة		مجموعات الدول العربية
2010-2000	2000-1990	
4.4	5.8	الإمارات
5.9	4.5	البحرين
3.4	3.1	السعودية
4.6	4.9	عمان
13.4	6.7	قطر
4.9	-2.8	الكويت
4.5	7.0	اليمن
3.6	1.6	الجزائر
3.9	2.2	ليبيا
7.0	5.9	السودان
<b>4.8</b>	<b>4.4</b>	<b>المجموعة الاولى</b>
6.0	4.3	الأردن
5.6	5.0	تونس
4.6	6.3	سورية
4.9	9.7	لبنان
4.3	5.0	مصر
4.7	2.8	المغرب
4.6	2.7	موريتانيا
<b>4.8</b>	<b>4.7</b>	<b>المجموعة الثانية</b>

المصدر : برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، وصندوق النقد العربي.

ملحق (3) : تطور هيكل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة

(في المائة)

متوسط الفترة		المكونات القطاعية	المجموعات
2000-2009	1990-1999		
3.2	5.7	الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية	الدول النفطية
45.2	31.7	الصناعات الاستخراجية	
8.8	9.2	الصناعات التحويلية	
5.5	6.8	التشيد والبناء	
37.2	46.6	الخدمات ومنها :	
8.3	9.0	تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم	
5.1	5.4	النقل والتخزين والاتصالات	
13.7	17.0	الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية	الدول العربية الاخرى
11.5	7.7	الصناعات الاستخراجية	
14.2	16.3	الصناعات التحويلية	
5.1	4.8	التشيد والبناء	
55.5	54.3	الخدمات ومنها :	
15.6	17.6	تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم	
9.3	8.0	النقل والتخزين والاتصالات	
6.7	9.8	الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية	الاجمالي العربي
36.0	23.8	الصناعات الاستخراجية	
10.1	11.2	الصناعات التحويلية	
5.4	6.1	التشيد والبناء	
41.9	48.7	الخدمات ومنها :	
10.3	11.7	تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم	
6.4	6.3	النقل والتخزين والاتصالات	

ملحق (4) : متوسط معدل نمو مساهمات القطاعات في النمو بالاسعار الثابتة

(في المائة)

متوسط الفترة		المكونات القطاعية	المجموعات
2000-2009	1990-1999		
3.3	5.5	الزراعة والثروة الحيوانية والسلمكية	الدول النفطية
3.8	2.3	الصناعات الاستخراجية	
6.9	4.4	الصناعات التحويلية	
8.5	2.7	التشيد والبناء	
6.4	3.2	الخدمات ومنها :	
6.3	3.5	تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم	
9.7	4.1	النقل والتخزين والاتصالات	
3.9	3.2	الزراعة والثروة الحيوانية والسلمكية	الدول العربية الاخرى
4.1	4.5	الصناعات الاستخراجية	
3.7	5.5	الصناعات التحويلية	
5.3	4.3	التشيد والبناء	
4.8	4.7	الخدمات ومنها :	
3.9	5.0	تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم	
6.2	5.2	النقل والتخزين والاتصالات	
3.6	4.2	الزراعة والثروة الحيوانية والسلمكية	اجمالي الدول العربية
3.8	2.5	الصناعات الاستخراجية	
5.7	4.8	الصناعات التحويلية	
7.7	3.1	التشيد والبناء	
5.9	3.7	الخدمات ومنها :	
5.4	4.1	تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم	
8.4	4.5	النقل والتخزين والاتصالات	

المصدر: قاعدة بيانات UNCTAD.

ملحق (5): نتائج تحليل الاتجاه العام Trend Analysis لسلسلة  
معدل النمو الحقيقي للاقتصادات العربية  
(1990-2010)

(في المانة)

التقلبات في معدل النمو الحقيقي (دورات الأعمال)	الاتجاه العام لمعدل النمو الحقيقي	معدل النمو الحقيقي	السنوات
2.06	5.12	7.18	1990
0.70	4.84	5.54	1991
-0.41	4.60	4.19	1992
-1.70	4.39	2.69	1993
-0.77	4.22	3.45	1994
-1.21	4.07	2.86	1995
0.64	3.95	4.59	1996
-0.55	3.87	3.32	1997
1.15	3.81	4.96	1998
-1.26	3.79	2.53	1999
0.12	3.80	3.92	2000
-1.91	3.84	1.93	2001
-2.10	3.91	1.81	2002
1.68	4.01	5.69	2003
2.81	4.14	6.95	2004
1.54	4.31	5.85	2005
1.21	4.50	5.71	2006
0.64	4.73	5.37	2007
1.32	4.99	6.31	2008
-2.33	5.27	2.94	2009
-1.62	5.59	3.97	2010

المصدر: تحليل الاتجاه العام لسلسلة معدل النمو الحقيقي للاقتصاد العربي المتضمنة بقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.  
بيانات الفترة الأولى لا تتضمن كل من الكويت والعراق وقطر لعدم انتظام بيانات هذه الدول خلال تلك الفترة.

## أداء الاقتصادات العربية خلال العقدین الماضیین :

### ملاح و سياسات الاستقرار

ملحق (6) : مؤشر أداء أوضاع الموازنة العامة

متوسط الدول العربية	متوسط الدول غير النفطية	اليمن	موريتانيا	المغرب	مصر	لبنان	سورية	تونس	الأمن	متوسط الدول النفطية	السودان	ليبيا	الجزائر	الكويت	قطر	عُمن	البحرين	السعودية	الإمارات		
-6,8	-5,8	-8,1	0,0	-2,7	-6,6	-18,7	-3,8	-3,7	-3,1	-9,2	-2,9	-2,6	-0,9	-41,1	-6,1	-5,9	-8,8	-4,3	-10,0	1990-1999	الربح المالي الكلي (%)
3,6	-4,5	-3,2	-0,1	-2,4	-7,7	-13,0	-3,5	-2,0	-4,3	5,1	-5,5	13,5	5,0	16,0	8,0	-0,4	8,8	-0,3	0,7	2000-2010	من الناتج المحلي الإجمالي
3,1	2,7	-2,6	8,4	3,9	8,8	-12,9	8,5	4,3	3,3	0,0	-0,9	7,8	7,3	-23,2	-0,5	2,9	3,4	2,7	0,2	1990-1999	الوضع المالي الحزق، (%)
10,7	2,2	5,0	8,5	3,0	-3,4	-10,7	8,2	4,3	2,6	14,4	1,0	29,4	18,3	21,6	16,0	11,0	15,4	9,6	7,1	2000-2010	من الناتج المحلي الإجمالي
27,8	26,0	22,6	27,1	25,4	32,3	14,8	23,7	28,8	33,6	30,2	9,2	32,1	29,9	35,2	40,1	36,4	31,7	27,3	30,0	1990-1999	إجمالي الإيرادات والنفق
34,6	26,9	28,9	31,8	25,6	22,3	21,6	25,3	27,7	31,9	36,1	14,2	51,1	38,3	47,2	37,7	36,2	42,1	30,7	27,6	2000-2010	(%) من الناتج المحلي الإجمالي
27,5	24,8	22,2	25,1	25,4	31,0	14,7	22,7	28,6	28,8	30,0	9,0	32,1	29,9	35,2	40,1	36,4	31,7	25,7	30,0	1990-1999	إجمالي الإيرادات الحكومية
33,0	24,3	28,5	24,8	23,9	21,3	21,2	22,1	26,9	25,9	35,6	13,9	53,3	38,6	47,3	34,2	36,0	41,9	29,7	25,4	2000-2010	(%) من الناتج المحلي الإجمالي
15,8	3,7	11,5	...	...	1,9	...	...	1,1	0,4	21,2	0,1	18,8	17,8	30,9	27,7	28,6	28,9	15,8	22,5	1990-1999	إجمالي الإيرادات القطاعية
22,9	3,8	18,8	0,8	...	1,1	...	1,7	0,3	0,3	28,4	7,3	45,5	27,8	43,3	24,1	28,0	36,5	22,8	20,6	2000-2010	(%) من الناتج المحلي الإجمالي
7,8	16,0	8,2	19,8	21,2	16,2	11,6	12,3	22,9	16,1	4,8	6,6	9,0	11,3	1,1	1,6	2,3	2,2	6,3	3,1	1990-1999	إجمالي الإيرادات الضريبية
7,2	15,5	6,4	16,9	20,0	14,3	14,6	10,2	23,9	17,3	4,0	5,5	3,8	9,4	0,9	2,5	2,7	4,7	3,6	2,4	2000-2010	(%) من الناتج المحلي الإجمالي
3,4	6,4	1,9	5,3	4,2	10,2	3,1	10,5	4,6	11,3	2,7	2,4	4,2	0,8	3,3	2,0	4,7	0,6	2,3	4,3	1990-1999	إجمالي الإيرادات غير ضريبية (%) من الناتج المحلي الإجمالي
2,3	5,4	2,2	7,1	3,9	2,9	6,6	10,2	2,7	8,1	2,3	1,0	3,9	1,4	3,1	2,0	3,4	0,7	2,5	2,2	2000-2010	إجمالي الإنفاق العام (%) من الناتج المحلي الإجمالي
34,7	31,9	30,7	27,1	28,0	38,8	33,5	27,4	32,5	36,7	39,4	12,2	34,6	30,8	76,3	46,2	42,3	40,5	31,6	40,0	1990-1999	إجمالي الإنفاق العام (%) من الناتج المحلي الإجمالي
31,0	31,3	31,3	31,9	28,0	30,1	34,6	28,8	29,6	36,2	31,0	19,7	37,6	33,3	31,2	29,8	36,6	33,3	30,9	26,9	2000-2010	إجمالي الإنفاق العام (%) من الناتج المحلي الإجمالي
24,7	23,3	25,2	18,7	21,5	23,4	27,7	15,2	24,5	30,3	30,2	10,1	24,2	22,5	54,4	40,7	33,5	28,3	24,6	29,8	1990-1999	إجمالي الإنفاق الجاري (%) من الناتج المحلي الإجمالي
23,2	24,7	24,0	23,3	22,6	25,7	32,3	17,0	23,4	29,3	21,7	13,2	21,7	20,0	25,6	21,7	25,3	26,7	21,1	20,5	2000-2010	إجمالي الإنفاق الاستثماري (%) من الناتج المحلي الإجمالي
9,2	7,9	5,2	5,5	6,3	14,4	5,8	12,3	7,5	6,5	8,5	2,1	9,8	7,3	17,9	5,3	8,7	11,0	5,8	8,4	1990-1999	إجمالي الإنفاق الاستثماري (%) من الناتج المحلي الإجمالي
7,0	6,2	5,7	6,8	4,5	3,9	2,2	13,2	6,4	6,6	8,5	3,0	17,7	13,2	4,9	8,0	11,0	6,5	6,5	6,1	2000-2010	إجمالي الإنفاق الاستثماري (%) من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: التقرير الاقتصادي الرسمي الموحد، إحصاء مختلفة.

ملاح و سياسات الاستقرار

ملحق (7) : معامل ارتباط القادة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد و الأوربي و الدول العربية  
الفترة 1990-2000 الفترة 2000-2010 الفترة 1990-2010

الولايات الأمريكية	الاتحاد الأوروبي	الولايات الأمريكية	الاتحاد الأوروبي	الولايات الأمريكية	الاتحاد الأوروبي	الولايات الأمريكية	الاتحاد الأوروبي
1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	الاتحاد الأوروبي
0.883	0.714	0.732	0.867	0.831	-0.129	0.831	قطر
0.639	0.761	0.973	0.973	0.992	0.036	0.992	البحرين
0.415	0.974	0.785	0.785	-0.011	0.300	-0.011	الأردن
0.644	0.785	0.412	0.412	0.000	-	0.000	عمان
0.716	0.587	0.970	0.970	0.278	-0.787	0.278	لبنان
0.706	0.984	0.781	0.781	0.322	0.322	0.604	الكويت
0.384	0.773	0.196	0.196	0.948	0.948	-0.291	مصر
0.738	0.488	0.989	0.989	0.870	0.870	-0.227	الجزائر
0.848	0.934	0.373	0.373	0.950	0.950	-0.385	المغرب
0.750	0.427	0.356	0.356	-0.097	-0.097	0.639	اليمن
0.776	0.476	0.483	0.483	0.238	0.238	-0.097	ليبيا
0.092	0.564	-0.139	-0.139	0.923	0.923	0.031	تونس
0.601	0.248	0.378	0.378				
0.859	0.328	0.586	0.586				
0.032	0.538	-0.112	-0.112				
	-0.069						

المصدر: احتسب بناء على بيانات من البنوك المركزية للدول، صندوق النقد الدولي.